سلسلة الدراسات الاقتصادية (7)

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

د. يوسف الحاج هارون يوسف

الطبعة الأولى 2025م

سلسلة الدراسات الاقتصادية (7)

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

د. يوسف الحاج هارون يوسف

الطبعة الأولى
2025م

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

د. يوسف الحاج هارون يوسف

الإيداع القانوني

...../2025م

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

الناشر
دار آريثيريا للنشر والتوزيع – الخرطوم – السـودان
جوال: 121566207 - 00249122094856
البريد لإلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

تاريخ النشر:
الطبعة الأولى - 2025م
جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾

(سورة العلق: الآيات 1-5)

الإهـداء

إلى روح والدي رحمه الله

إلى من تحت قدميها جنات الله والخلد (أمي الغالية)

إلى زوجتي ورفيقة دربي وأبنائي

إلى زهرات أسرتي إلى من شاركوني العيش والحياة (إخواني وأخواتي)

إلى كل من علمني الحرف الأول من أبجدية الحياة (أساتذتي الأجلاء)

إلى كل هؤلاء ولكل من سقط قلمي سهواً عنهم أهدي هذا الجهد المتواضع.

المؤلف

المحتويات

الموضـوع	الصفحة
الفصل الأول: المفاهيم الأساسية	
المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية	13
المبحث الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية	16
المبحث الثالث: إجراءات التكتلات الاقتصادية	18
المبحث الرابع: مراحل التكتلات الاقتصادية	25
الفصل الثاني: مقومات ومزايا ومشاكل التكتلات الاقتصادية	
المبحث الأول: مقومات التكتلات الاقتصادية	35
المبحث الثاني. مزايا التكتلات الاقتصادية	42
المبحث الثالث: أهداف التكتلات الاقتصادية	46
المبحث الرابع: دوافع التكتلات الاقتصادية	49
المبحث الخامس: مشاكل التكتلات الاقتصادية	52
الفصل الثالث: أهم تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم	
المبحث الأول: تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي	62
المبحث الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا)	69
المبحث الثالث: تجربة التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية	75
المبحث الرابع: تجربة التكتلات الاقتصادية في أفريقيا	77
المبحث الخامس: تجربة التكتلات الاقتصادية في قارة آسيا	91

الفصل الرابع: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	
المبحث الأول: نشأة ومراحل تطور السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	98
المبحث الثاني: مبادئ وأهداف وبرامج عمل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	102
المبحث الثالث. الهيكل التنظيمي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومؤسساته	106
المبحث الرابع. مراحل التكامل الإقليمي التي يمر بها السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	111

المقدمة

يتميز القرن الحالي بظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية مما يؤدي إلى زيادة الشعور لدي الدول بتحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعرض سبيلها وسعيها المشترك لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها بكافة الوسائل والطرق الممكنة، فقد شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور عدد من المنظمات الدولية التي تستهدف بتنمية التجارة الدولية وتحريرها عن طريق التدرج في خفض الحواجز الجمركية، وفي السنوات الأخيرة ظهرت حركة جديدة تستهدف أيضاً تحرير التجارة الدولية ولكنها تقوم على أسس إقليمية، فقد ساد اتجاه قوي في السنوات الأخيرة نحو التجمعات الاقتصادية بين الدول لتوسع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وقد شمل هذا الاتجاه الدول المتقدمة والنامية على السواء، ففي محيط الدول المتقدمة قيام عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية، على سبيل المثال السوق الأوربية المشتركة، وفي محيط الدول النامية أيضاً قيام عدد من التجمعات الاقتصادية، على سبيل المثال منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا أقيمت تجمعات اقتصادية إقليمية مماثلها أهمها الإتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا وغيرها، عموماً فإن ظاهرة التجمعات الاقتصادية بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي والتي تجمعها مع جيرانها روابط سياسية واقتصادية وثيقة قد أصبحت ظاهرة عامة جديرة بالبحث والدراسة لمعرفة النتائج والآثار.

يكتسب هذا الكتاب أهمية بالغة في تسليط الضوء على مفاهيم وأساسيات التي تحظى باهتمام المتخصصين وطلاب العلم كافة ألا وهو التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل حاجة ملحة للتعرف عليها ودراستها من كافة الاختصاصات ليس الانسانية فحسب بل حتى العلمية. ان هذا الكتاب يتضمن عرضاً مبسطاً لأهم مفردات

التكتــلات الاقتصاديــة الإقليميــة في أربــع فصــول رئيســية، في الفصــل الأول تــم اســتعراض المفاهيــم الأساســية عــن التكتــلات الاقتصاديــة، وفي الفصــل الثانــي تــم اســتعراض عــن المقومــات والمزايــا ومشــاكل التكتــلات الاقتصاديــة. وفي الفصــل الثالــث تــم اســتعراض عــن أهــم تجــارب التكتلات الاقتصاديــة في العالــم. أمــا في الفصــل الرابــع تــم اســتعراض عــن الســوق المشــتركة لــشرق وجنــوب أفريقيــا.

أسال الله التوفيق.

د. يوسف الحاج هارون يوسف

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية

المقدمة:

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعمل على إزالة القيود في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحرير التجارة بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق المنافع والمكاسب الاقتصادية المشتركة بين الدول الأعضاء، وتحاول ربط هذه الدول المتكتلة بالاقتصاد العالمي، إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو سعي الدول المتقدمة والدول النامية لإقامة تجمعات اقتصادية ضخمة تضعف فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعكس درجة عالية من الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في المجالات الاقتصادية، وبهذا المعنى يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية الإقليمية أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، لذلك يستحيل أن تحقق دولة متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة.

يعتبر التكتل الاقتصادي من أهم الوسائل التي تستخدم لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم المختلفة، ولقد تزايد الاهتمام بإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين مجموعة من الدول المختلفة منذ الحرب العالمية الثانية كضرورة حتمية أولتها الظروف والتطورات التي حدثت في الاقتصاد والعالم بعد ذلك الحين، وعليه فإن دول العالم المتقدمة والنامية قد لجأت إلى التكتل الاقتصادي الإقليمي باعتباره أفضل أسلوب لتحقيق مزايا مبدأ الحرية وتجنب مساوئ الحماية الاقتصادية أي باعتباره أفضل أسلوب لدفع عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي. تناول هذا الفصل أربع مباحث، في المبحث الأول تم استعراض عن مفهوم التكتلات الاقتصادية، في المبحث الثاني تم استعراض عن نشأة التكتلات الاقتصادية، في المبحث الثالث

تـم اسـتعراض عـن الإجـراءات التـي تتـم في التكتـلات الاقتصاديـة، وفي المبحـث الرابـع تـم اسـتعراض عـن المراحـل التكتـلات الاقتصاديـة.

المبحث الأول. مفهوم التكتلات الاقتصادية:

هنالـك اختـلاف كبـير بـين الاقتصاديـين حـول تحديـد مصطلـح التكتـل الاقتصـادي، فالبعـض منهـم اسـتعمل مصطلـح الاندمـاج الاقتصـادي والبعـض الآخـر اسـتعمل مصطلـح التعـاون الاقتصـادي، وآخـرون اسـتعملوا مصطلـح الوحـدة الاقتصاديـة. ويرجـع هـذا الاختـلاف بوجـه عـام إلى التبايـن في وجهـة نظـر هـؤلاء الاقتصاديـين حـول التكتـل المقـترح بـين مجموعـة مـن الـدول، هـل هـو في شـكل اتفاقيـات ثنائيـة أو تعـاون بـين دولتـين أو في شـكل تكامـل إقليمـي بـين مجموعـة مـن الـدول مـن أجـل إنشـاء كتلـة اقتصاديـة، ممـا سـبق نحـاول تقديـم تعريـف الخاصـة بمصطلـح التكتـل الاقتصـادي.

فيعـرف بعـض الاقتصاديـين التكتـل الاقتصـادي: بأنـه «تجمـع عديـد مـن الـدول التـي تجمعهـا روابـط خاصـة بالجـوار الجغـرافي أو التماثـل الكبـير في الظـروف الاقتصاديـة أو الانتمـاء الحضـاري المشـترك هـذا التجمـع يكـون في إطـار معـين إتحـاداً جمركيـة أو منطقـة تجـارة حـرة».

كمـا عرفـت التكتـلات الاقتصاديـة الإقليميـة: بأنهـا «تجمعـات تنشـأ بموجـب اتفـاق يعقـد بين عـدد مـن الـدول، ترتبـط علاقاتهـا بروابـط التضامن والجـوار لحمايـة مصالحهـا وحفـظ الأمـن والسـلم الدوليـين وفقـاً للأهـداف والمبـادئ التـي تقـوم عليهـا الأمـم المتحـدة».

ويعـرف الآخـر بأنـه هو اتفاق بـين دولتـان أو مجموعة مـن الدول المتجـاورة أو المتقاربـة في المصالـح الاقتصاديـة إلى إلغـاء القيـود الجمركية وغـير الجمركية التي تعيـق حركـة التجـارة الدولية والأشـخاص ورؤوس الأمـوال فيما بينها مـع قيامها بالتنسـيق بـين سياسـاتها الاقتصاديـة، بهدف تحقيـق مجموعة من الأهـداف التي تعظـم المصلحـة الاقتصادية المشـتركة لـكل دولة عضـو، وإزالة المعاملـة التمييزية في التجـارة بين الـدول الأعضـاء، وتحقيق معـدل نمو اقتصـادي مرتفع.

ومن هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية تشير إلى مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية اتجاه العالم الخارجي، بغرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

العوامل التي تساعد على تكوين التكتلات الاقتصادية:

لذلك أن عملية التكتل الاقتصادي هي عملية تعاون دولي إقليمي يستهدف زيادة التعاون الاقتصادي والتسهيل التجاري، وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الشامل، ويعتبر التكتل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية، لذلك أن تكوين التكتل الاقتصادي تتنوع وتتعدد العوامل المطلوبة لتكوين تكتل اقتصادي منشود، ويمكن إجمال أهم تلك العوامل في الآتي:

- وجود علاقات بين الدول قبل تكوين التكتل الاقتصادي.
- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول.
- العامل الجغرافي يعتبر عاملاً مهماً؛ فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل.
- كثرة عدد الدول المكونة للتكتل الاقتصادي تشجع على تكوينها للاستفادة من حجم السوق.

المبحث الثاني. نشأة التكتلات الاقتصادية:

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام، فقد نشأ أول تكتل اقتصادي في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير من التكتلات، إلا أن خصائص التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع «مارشال» الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصادياً وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها من كل النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1958م، وكانت صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجاً يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت اتفاقات إقليمية في المنطقة الأفريقية والآسيوية. فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساساً نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه

التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وتزامناً مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقاً من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام» بروتين وودز»، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلباً على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، بعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول من أجل السيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها.

أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت بالمشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها والاستمرار في تطورها خاصةً بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلباً دولياً كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعداداً لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع وبين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

1. في نصف الكرة الغربية تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) في عام 1992م.
2. في أوربا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً، حيث يضم عضويته حوالي 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع عام 1999م.

3. في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك).

4. في المنطقة العربية والتي أنشئت السوق العربية المشتركة في عام 1964م، ثم تجمعات إقليمية أخرى كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

5. أما في أفريقيا قامت تكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

المبحث الثالث: إجراءات التكتلات الاقتصادية:

أن التكتلات الاقتصادية تشمل مجموعة من الإجراءات تغطي كثيراً من الجوانب الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل، وفيما يلي نشرح بالتفصيل طبيعة هذه الإجراءات:

أولاً. إلغاء القيود على حركة السلع:

أن الدافع الأساسي لقيام أي تكتل اقتصادي هو عادةً ضيق السوق المحلية وعدم قدرتها على استهلاك كل كمية السلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية في الدولة، ولذلك أن هذه السلع أن لم تجد لها سوقاً خارجية لتصريفها لترتب على ذلك تكدسها وعدم تصريفها، ولنتج عن ذلك خسائر وأضرار جسيمة بالنسبة للاقتصاد القومي، لذلك يصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتوسع نطاق السوق وخلق طلب إضافي جديد للسلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية المختلفة في الدولة.

وفي ظل السياسات الاقتصادية التجارية المقيدة التي تنتهجها الدول والتي تنحصر في فرض الرسوم الجمركية بأشكالها المختلفة على الواردات من الدول الأخرى، وفي إتباع نظام الحصص وترخيص الاستيراد نقول أنه في ظل مثل هذه السياسات التجارية المقيدة لا يمكن العمل على توسيع نطاق السوق وتنمية الطلب على السلع المختلفة، لذلك يصبح من

الـضروري إلغـاء مثـل هـذه الحواجـز الجمركيـة بـين الـدول التـي ترغـب في إقامـة تكتـل اقتصـادي فيمـا بينهـا بحيـث تجـري المبـادلات التجاريـة بينهـا في حريـة تامـة، بحيـث تصبـح أسـواقها المتعـددة وكأنهـا سـوقاً واحـدة تنتقـل في داخلهـا السـلع دون تمييـز، وفي العـادة لا يتـم إلغـاء الرسـوم الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء دفعـة واحـدة، بـل عـادةً مـا تكـون هنالـك تخفيـض الرسـوم الجمركيـة تخفيضـاً تدريجيـاً حتـى تصـل إلى الإلغـاء الكامـل في نهايـة الفـترة المرسـومة، لذلـك أن إلغـاء الرسـوم والحواجـز الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء في التكتـل دفعـة واحـدة مـن شـأنه أن يصيـب الاقتصـاد القومـي بهـزة عنيفـة نتيجـة للتفـاوت في تكاليـف الإنتـاج ومسـتويات الأسـعار بـين الـدول الأعضـاء، فمـن النـادر أن تتسـاوى تكاليـف الإنتـاج في كافـة الـدول الأعضـاء، ومـن ثـم لابـد مـن وجـود فـروق في أسـعار السـلع في هـذه الـدول فهـي تكـون مرتفعة في دولـة ومنخفضـة في أخـرى، وعـلى ذلـك فـإذا مـا تـم إلغـاء الرسـوم والحواجـز الجمركيـة دفعـة واحـدة بـين هـذه الـدول لترتـب عـلى ذلـك انهيـار صناعـات الدولـة التـي تنتـج بتكاليـف إنتـاج أعـلى مقارنـة مـع الـدول الأعضـاء الأخـرى في التكتـل، خاصـة إذا مـا كانـت الفـروق في تكاليـف الإنتـاج أكـبر مـن تكاليـف النقـل، حيـث أنهـا سـتواجه في هـذه الحالـة منافسـة شـديدة مـن جانـب الصناعـات الأخـرى التـي تنتـج بتكاليـف إنتـاج أقـل، لذلـك نجـد أنـه عـادةً ما يتـم الاتفـاق بـين الـدول التـي ترغـب في إقامـة تكتـل اقتصـادي فيمـا بينهـا عـلى اختيـار فـترة انتقاليـة يتـم خلالهـا دراسـة الظـروف المتعلقـة بتكاليـف الإنتـاج وطبيعـة العنـاصر المكونـة لهـا، والعمـل عـلى تقـارب مسـتويات في كافة الـدول الأعضـاء بقـدر الإمـكان وذلـك قبـل إلغـاء الرسـوم والحواجـز الجمركية بينهـا إلغـاءاً تامـاً.

ولا يقـف الأمـر عنـد إلغـاء الحواجـز الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء فحسـب، بـل أن مـن أهـم الاعتبـارات التـي يجـب أخذهـا في الحسـبان عنـد إقامـة تكتـل اقتصـادي هـو ضرورة الاتفـاق مقدمـاً عـلى وضـع تعريفـة جمركيـة موحـدة عـلى واردات الـدول الأعضـاء مـن العالـم الخارجـي، أي عـلى وارداتها مـن الدول الأخـرى الغـير أعضـاء في التكتـل، ذلـك لأن اختـلاف مثـل هـذه التعريفـة بـين

الـدول الأعضـاء مـن شـأنه أن يـؤدي إلى زيـادة عمليـات إعـادة تصديـر وذلـك بالنسـبة للسـلع الأجنبيـة المنشـأ، إذ يصبـح مـن السـهل عـلى الأفـراد في الـدول الأخـرى الخارجـة عـن نطـاق التكتـل تصديـر سـلعة أجنبيـة إلى دولـة مـن دول التكتـل تكـون فيهـا الرسـوم الجمركيـة المفروضـة عـلى هـذه السـلعة منخفضة نسـبياً ثـم يعـاد تصديرهـا مـن هـذه الدولـة إلى دولـة أخـرى في التكتـل بحجـة أنهـا مـن منتجـات الدولـة الأولى المحليـة المعفـاة مـن هـذه الرسـوم الجمركيـة، هـذا وقـد تكـون فيـه الرسـوم المفروضـة عـلى هـذه السـلعة في تلـك الدولـة أعلى مـن مقارنتهـا في الدولـة الأولى، وبذلـك تسـتفيد هـذه السـلعة مـن حـق الإعفـاء الجمركـي الممنـوح لمنتجـات الـدول الأعضـاء بـدون وجـه حـق، هـذا فضـلاً عمـا يترتـب عـلى ذلـك مـن اشـتداد حـدة المنافسـة الأجنبيـة التـي سـتواجهها صناعـات تلـك الدولـة خاصـة إذا مـا كانـت تنتـج سـلعة مـن نفـس النـوع.

وبالإضافـة إلى توحيـد التعريفـة الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء والعالـم الخارجـي، فأنـه يمتنـع عـلى أيـة دولـة في المنطقـة التكتليـة عقـد اتفاقـاً تجارياً أو اتفاقـاً خاصـاً بالدفـع مـع دولـة أجنبيـة، أو تجديد الاتفاقـات المعقـودة معها مـن قبـل دون موافقـة الـدول الأخـرى الأعضـاء في التكتـل، ذلـك لأن وجـود مثل هـذه الاتفاقـات بمـا يتضمنـه عـادةً مـن امتيـازات ومزايـا تفضيليـة مـن شـأنه أن يجعـل مـن توحيـد التعريفـة الجمركيـة بـين دول التكتـل والـدول الأجنبيـة أمـراً غـير ذي موضـوع حيـث يترتـب عـلى ذلـك جلـب المنافسـة الأجنبيـة للدول الأخـرى في التكتـل التـي لا تتمتـع بنفـس الامتيـازات والمزايـا التفضيليـة.

جملـة القـول أن تحقيـق التكتـل الاقتصـادي بصـورة مرضيـة يتطلـب إزالـة الرسـوم والحواجـز الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء التـي تعرقـل حركـة التجـارة بـين الـدول الأعضـاء، لذلـك حريـة التبـادل التجـاري بـين الـدول الأعضـاء دون قيـود.

ثانياً. إلغاء القيود على حركة الأشخاص:

المقصـود بإلغـاء القيـود عـلى حركـة الأشـخاص هـو فتـح أبـواب الهجـرة عـلى مصراعيهـا بـين الـدول الأعضـاء بحيـث يسـتطيع الأفـراد في أي دولـة منهـا

المهاجـرة إلى الـدول الأخـرى سـعياً وراء العمـل، والواقـع أن التكتـل الاقتصـادي يعتـبر مـن أهـم العوامـل المؤديـة إلى إعـادة توزيـع السـكان في الـدول الأعضـاء بمـا يحقـق قـدر أكـبر مـن التناسـب بـين عددهـم وبـين المـوارد المتاحـة، فمـن ناحيـة نجـد أن إطـلاق حريـة انتقـال الأفـراد داخـل الـدول الأعضـاء يكـون مـن شـأنه انتقـال العـدد الفائـض مـن السـكان مـن الـدول التـي تكتـظ بهـم إلى الـدول الأخـرى التـي تعانـي مـن نقـص في عددهـم، وبذلـك يخـف الضغـط عـن الـدول ذات الكثافـة السـكانية المرتفعـة، وتتـلاشى حـدة النقـص في الـدول ذات الكثافـة السـكانية المنخفضـة، وينتـج عـن مثـل التعديـل في توزيع السـكان بـين الـدول الأعضـاء تحقيـق شـيئاً مـن الانسـجام والتناسـب بـين المـوارد البشريـة والمـوارد غـير البشريـة ممـا يقـضي عـلى مشـاكل البطالـة وانخفـاض مسـتويات المعيشـة في الـدول الأعضـاء، ومـن ناحيـة أخـرى تسـتطيع الـدول التـي تعانـي مـن نقـص في الأيـدي العاملـة المدربـة، وفي الفنيـين المتخصصـين أن تجـد العـدد الـكافي منهـم ممـا يمكنهـا مـن اسـتغلال مواردهـا بأكـبر كفاءة ممكنـة وممـا يزيـد مـن درجـة تخصصهـا الإنتاجـي بوجـه عـام. يمكـن القول أن نجـاح التكتـل الاقتصـادي لابـد يتطلـب إلى حريـة انتقـال الأشـخاص بـين الـدول الأعضـاء في التكتـل دون قيـود التـي تعرقـل حركـة الأشـخاص.

ثالثاً. إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال:

المقصـود بإلغـاء القيـود عـلى حركـة رؤوس الأمـوال هـو إلغـاء كافـة التدابـير والقيـود التـي تعيـق حركـة رؤوس الأمـوال بـين الـدول الأعضـاء في التكتـل، وذلـك بقصـد تشـجيع اسـتثمارها إقليميـاً في الإنتـاج والبيـع والتسـويق وغيرهـا التـي تسـاعد عـلى زيـادة الإنتـاج وتنشـيط التجـارة بـين الـدول الأعضـاء.

فاتسـاع نطـاق السـوق ومـا يترتـب عليـه مـن نمـو الطلـب عـلى السـلع المختلفـة سـيؤدي إلى زيـادة الحافـز عـلى الاسـتثمار، حيـث تصبـح الفرصـة مهيـأة أمـام رأس المـال لتحقيـق الربـح عـن طريـق المسـاهمة في المشروعـات والصناعـات التـي تنشـأ وتزدهـر لاتسـاع حجـم السـوق، والاشـتراك في عمليـات بيـع المنتجـات ونقلهـا وتسـويقها في المنطقـة، نتيجـة لذلـك حيـث تتمكـن

الـدول الأعضـاء مـن النهـوض باقتصادياتهـا وتنميتهـا بسـهولة دون عقبـات في التمويـل، كمـا تتمكـن الـدول الأعضـاء مـن تنشـيط التجـارة وزيـادة التبـادل التجـاري فيمـا بينهـا، كل هـذا سـيؤدي إلى زيـادة دخولهـا القوميـة، ورفـع مسـتوى معيشـة سـكانها، وزيـادة قدرتهـم الشرائيـة، وزيـادة طلبهـم عـلى مختلـف السـلع التـي تنتجهـا المشروعـات الإنتاجيـة.

ومثـل هـذه المزايـا كلهـا لا يمكـن تحقيقهـا في ظـل القيـود العديـد التـي تفرضهـا الـدول عـادةً عـلى حركـة رؤوس الأمـوال مـن دولـة إلى أخـرى سـعياً وراء الكسـب وفـرص الاسـتثمار المربحـة والتـي مـن أمثلتهـا الأنظمـة المختلفـة للرقابـة عـلى الـصرف ومنـع حريـة التحويـل الخارجـي للعملـة وغيرهـا مـن القيـود التـي تعـوق انتقـال رؤوس الأمـوال مـن دولـة إلى أخـرى، لذلـك يصبـح مـن الـضروري عـلى الـدول التـي ترغـب في إقامـة تكتـل اقتصـادي فيمـا بينهـا أن تقـوم بإلغـاء كافـة القيـود المفروضـة عـلى انتقـال رؤوس الأمـوال.

رابعاً. تنسيق السياسات الاقتصادية:

يتطلـب نجـاح التكتـل الاقتصـادي تنسـيق السياسـات الاقتصاديـة للـدول الأعضـاء في السياسـات الماليـة والنقديـة، ويمكـن توضيـح ذلـك فيمـا يـلي:

أ. السياسات المالية:

يتـم توحيـد أسـعار الضرائـب وتنسـيق اللوائـح التـي تنظمهـا بـين كافـة الـدول الأعضـاء، لذلـك اختـلاف أسـعار الضرائـب وتضـارب لوائحهـا بـين الـدول الأعضـاء أن يـؤدي إلى تقييـد حركـة رؤوس الأمـوال المعـدة للاسـتثمار بـين دولـة وأخـرى، وتقييـد مبـادلات السـلع فيمـا بينهـا. فمثـلاً نجـد أن تفـاوت سـعر الضرائـب الخاصـة بالدخـل والأربـاح مـن دولـة إلى أخـرى داخـل نطـاق المنطقـة مـن شـأنه أن يـؤدي إلى عـزوف رؤوس الأمـوال عـن الهجـرة إلى تلـك الـدول التـي يكـون فيهـا سـعر الضريبـة مرتفعـاً، بينمـا نجدهـا تهاجـر إلى تلـك الـدول التـي يكـون فيهـا سـعر الضريبـة منخفضـاً، ويـؤدي مثـل هـذا التفـاوت في سـعر الضريبـة الواحـدة إلى تركـز الاسـتثمارات في دول معينـة دون

بقيــة دول التكتــل الأخــرى ممــا يعمــل عــلى إضعــاف التكتــل والتقليــل مــن شــأنه. كذلــك نجــد أن تفــاوت أســعار ضرائــب الاســتهلاك المختلفــة مــن شــأنه أن يؤثــر بدرجــة كبــيرة عــلى حركــة المبــادلات التجاريــة بــين دولــة وأخــرى داخــل نطــاق المنطقــة، حيــث يــؤدي ارتفــاع ســعرها في دولــة مــا إلى تقييــد حركــة التبــادل التجــاري معهــا في الســلع التــي تفــرض عليهــا مثــل هــذه الضرائــب، بينمــا يــؤدي انخفــاض ســعرها في دولــة أخــرى إلى تنشــيط حركــة التبــادل التجــاري معهــا في ذات الســلع.

كذلــك نجــد آثــاراً مشــابهة في حالــة ازدواج الضريبــة بــين الــدول الأعضــاء، حيــث يــؤدي هــذا الازدواج إلى تقييــد انتقــالات رؤوس الأمــوال لأغــراض الاســتثمار مــن جهــة، والى إبطــاء حركــة المبــادلات التجاريــة مــن جهــة أخــرى، فمــن ناحيــة نجــد أن ازدواج الضريبــة يلــزم صاحــب رأس المــال بدفعهــا مرتــين مــرة إلى ســلطات الضريبــة في الدولــة التــي يمــارس فيهــا نشــاطه، ومــرة ثانيــة إلى ســلطات الضريبــة في الدولــة التــي ينتمــي إليهــا رســمياً، ويــؤدي مثــل هــذا التكــرار في دفــع الضريبــة إلى عــدم تشــجيع رؤوس الأمــوال عــلى الانتقــال مــن مواطنهــا الأصليــة للاســتثمار في جهــات المنطقــة الأخــرى، أيضــاً يــؤدي إلى إضعــاف الحافــز عــلى الاســتثمار يعمــل عــلى تقليــل الدافــع إلى بيــع وشراء الســلع الإنتاجيــة والاتجــار بالمــواد الخــام والمنتجــات نصــف المصنوعــة بــين الــدول الأعضــاء يعمــل عــلى إبطــاء حركــة المبــادلات التجاريــة بــين الــدول الأعضــاء في التكتــل. جملــة القــول أن تفــاوت ســعر الضريبــة وازدواجهــا بــين الــدول الأعضــاء أن يــؤدي إلى آثــار ســلبية للتكتــل، ومــن ثــم يتعــين المبــادرة بتوحيــد تشريعــات الضرائــب بــين الــدول الأعضــاء بمــا يحقــق المســاواة في أســعار الضرائــب في الــدول الأعضــاء، ويتعــين تنســيق اللوائــح الماليــة بينهــا.

ب. السياسات النقدية:

يتعــين تثبيــت أســعار الــصرف بــين عمــلات الــدول الأعضــاء وحريــة التحويــل بينهــا، ذلــك لان تقلبــات أســعار الــصرف بــين عمــلات الــدول الأعضاء يــؤدي إلى تقلــب أســعار الســلع موضــوع التبــادل ممــا يعــرض الــدول الأعضــاء لمخاطــر

كثـيرة، كمـا أن منـع حريـة تحويـل العمـلات إلى بعضهـا البعـض داخـل نطـاق المنطقـة أن يـؤدي إلى تقييـد التبـادل التجـاري، وذلـك خشـية مـن أن يـؤدي تراكـم العملـة غـير القابلـة للتحويـل إلى إحـداث تضخـم في بلادهـا، هـذا فضـلاً أن تـؤدي إليـه تقلبـات أسـعار الـصرف وعـدم القابليـة للتحويـل مـن تقييـد حركـة انتقـال رؤوس الأمـوال بـين الـدول الأعضـاء، لذلـك ينبغـي الاتفـاق مقدمـاً بـين الـدول التـي ترغـب في أقامـة تكتـل اقتصـادي فيمـا بينهـا عـلى تثبيـت أسـعار الـصرف بـين عملاتهـا المختلفـة، والموافقـة عـلى إطـلاق حريـة تحويـل هـذه العمـلات إلى بعضهـا البعـض بـدون قيـود، أي إلغـاء الرقابـة عـلى الـصرف بخصـوص كلا مـن المعامـلات الجاريـة والمعامـلات الرأسـمالية داخـل نطـاق المنطقـة، وهـذا مـا فعلتـه دول السـوق الأوربية المشـتركة في عـام 1958م حيـث اتفقـت عـلى حريـة التحويـل دون قيـد أو شرط، الأمـر الـذي ترتـب عليـه تصفيـة اتحـاد المدفوعـات الأوربـي وإحـلال اتفاقيـة النقـد الأوربيـة محلـه.

لذلـك أن اتفـاق الـدول الأعضـاء عـلى إنشـاء اتحـاد إقليمـي للمدفوعـات فيمـا بينهـا تكـون مهمتـه تأمـين حريـة التحويـل والتثبيـت النقـدي بـين عمـلات الـدول الأعضـاء، واسـتخدام نـوع مـن المقاصـة الإقليميـة لتسـوية المدفوعـات بـين الـدول الأعضـاء وإيجـاد تنظيـم عمـلي دائـم لتسـوية جميـع حسـابات الـدول الأعضـاء مـع الـدول غـير الأعضـاء في التكتـل.

ومـن الممكن الاسـتغناء عن عمليـة التثبيت النقـدي وتدابير حرية التحويل وإنشـاء اتحـاد للمدفوعـات لو أن الـدول الأعضـاء اتفقت مقدمـاً على إصدار عملـة موحدة تحـل محـل العمـلات المختلفـة للـدول الأعضـاء بحيـث يكـون تداولهـا إجباريـاً، وتكـون موحـدة في الاسـم والغطـاء وصـادرة عـن هيئـة مركزيـة واحـدة، في هذه الحالـة تـزول مخاطـر تقلبـات أسـعار الـصرف وتقييـد حريـة تحويـل العملـة حيـث أن المبـادلات التجاريـة والتداول النقـدي عموماً سـيتم في هـذه الحالة بعملة واحـدة هـي عملـة المنطقة، عـلى أن تنفيذ مثل هـذا الاتجـاه كثيراً مـا يعوقه بعض الصعوبـات منهـا مثـلاً تعذر تحديد النسـبة التي سـيتم على أساسـها التحويل بين العملـة الحاليـة والنقـد الموحد الجديـد، ومنهـا أيضـاً أن العملة تعتـبر مظهراً من مظاهـر سـيادة الدولـة وإلغائهـا يعني الانتقـاص من هذه السـيادة.

وخلاصة القول أن تنسيق السياسات الاقتصادية إلى أهمية العمل على تنسيق السياسات النقدية المتبعة في الدول الأعضاء واتساق مع السياسات المالية، وذلك منعاً لحدوث تقلبات نقدية سواء تضخمية أو انكماشية، قد يترتب عليها حدوث تغيرات كبيرة في الأسعار وقيمة النقود من جهة ومنعاً لحدوث آثار مضادة لسياسة تتبعها دولة ما من دول المنطقة لسياسة تتبعها دولة أخرى داخل المنطقة.

المبحث الرابع. مراحل التكتلات الاقتصادية:

تختلف مراحل التكتلات الاقتصادية لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء، فمنها ما يكون كاملاً أي أن الاندماج يشمل كافة النواحي فتلغي جميع القيود على حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، تتداول عملة موحدة توضع ميزانية موحدة وتتبع سياسات مالية ونقدية موحدة، ومنها ما يكون جزئياً أي أن الاندماج يقتصر فقط على نواحي معينة مثال ذلك منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، لذلك أن مراحل التكتلات الاقتصادية تتمثل في منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، وسوف نتناول هذه المراحل بالتفصيل:

أولاً. منطقة التجارة التفضيلية:

تعتبر هذه المرحلة من أبسط مراحل التكتل الاقتصادي، وهي أولى مراحل التكتل الاقتصادي، وتتمثل في أتفاق مجموعة من الدول الأعضاء في التكتل على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول، فتعني كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية أما في شكل تخفيض في التعريفة الجمركية أو في شكل تخفيف في القيود التجارية الأخرى، لذلك إن التطبيق

العمـلي لهـذا التفضيـل يسـاهم فعـلاً في زيـادة حركـة التبـادل التجـاري، وأن نظـام التفضيـل الجمركـي لا يترتـب عليـه إزالـة القيـود المفروضـة تمامـاً وإنما أتفـق عـلى تعريفـة أفضليـة. ومـن الأمثلـة التاريخيـة لنظـام التفضيـل هـو مـا اتفقـت عليـه دول منظمـة التعـاون الاقتصـادي الأوربـي في عـام 1948م عـلى إلغـاء نظـام الحصـص الـذي كانـت تخضـع لـه مبادلاتهـم التجاريـة، وأيضـاً مـن هـذه الأمثلـة مـا أطلـق عليـه «منطقـة الكومنولـث» الـذي اتفقـت فيـه مجموعـة مـن الـدول عـلى أن يعطـي البعـض امتيـازات جمركيـة متبادلـة وهـو مـا عـرف آنـذاك بنظـام التفضيـل الإمبراطـوري.

وقـد أورد أحـد الكتـاب بعـض الملاحظـات المتعلقـة بهـذه المرحلـة التكتليـة فقـال:

1. تعنـي هـذه الصـورة التكتليـة بتخفيـض القيـود الجمركيـة وغيرهـا دون إلغائهـا، فهـي بهـذا تعـد نوعـاً مـن المعامـلات التفضيليـة الجمركيـة التـي ترمـي إلى زيـادة التبـادل التجـاري بـين دولتـين أو أكثـر.
2. تنصـب هـذه المرحلـة مـن مراحـل التكتـلات عـلى الناحيـة التجاريـة المتعلقـة بتبـادل السـلع العينيـة فقـط ولا تمتـد لتشـمل الجانـب النقـدي.
3. تحتفـظ الـدول الأعضـاء في المنطقـة بسياسـات القطريـة في المجـالات الجمركيـة وغـير الجمركيـة دون الدخـول في ترتيبـات مشـتركة مـع باقـي الـدول الأعضـاء.

ويضـاف إلى مـا سـبق أن إدخـال منطقـة التجـارة التفضيليـة كمرحلـة مـن مراحـل التكتـلات الاقتصاديـة يثـير تعليقـات بعـض الاقتصاديـين الذيـن يعتبرونـه بمثابـة مرحلـة مـن مراحـل التعـاون الـدولي، إلا أن هنـاك مـن يـرى بأنـه يجـب التفرقـة بـين احتمالـين:

الاحتمـال الأول: هـو حالـة الاتجـاه لنظـام التفضيـل كخطـوة تمهيديـة مـن جانـب الـدول الأعضـاء للبـدء في عمليـة التخطيـط لإدمـاج أسـواق السـلع والخدمـات تمهيـداً لمراحـل تكتليـة أخـرى كإدمـاج أسـواق، ومثـال ذلـك تطـور

نظـام التفضيـل الأوربـي إلى مرحلـة أرقـى مثـل منطقـة التجـارة الأوربيـة والسـوق الأوربيـة المشـتركة وأخـيراً الاتحـاد الأوروبـي.

أمـا الاحتمـال الثانـي: فهـو إن يكون نظـام التفضيل هدفـاً أو غاية في حـد ذاته، مثـل النظـام الذي عمـل به بين مـصر ويوغوسـلافيا في مرحلـة من المراحـل، وهذا النظـام لـم يكـن مـن بـين أهدافـه الاتجـاه نحـو التكامـل الاقتصـادي، ولا يمكن اعتبـاره خطـوة عـلى طريـق التكامـل الاقتصـادي ولكن يظـل مرحلة مـن مراحل التعـاون الدولي.

ثانياً. منطقة التجارة الحرة:

وهـي صورة أكثـر كمالاً مـن الصورة السـابقة، على الرغـم من أنها تعـد في العديد مـن الأدبيـات بوصفهـا المرحلـة الأولى مـن مراحـل التكتـلات الاقتصاديـة، وهـي عبـارة عـن اتفـاق بـين دولتـين أو أكثر يتـم بموجبـه تحريـر التجـارة الخارجية وإلغـاء الرسـوم المفروضـة عـلى كل دولة مـع الاحتفـاظ بحريتها في فـرض القيود أو الرسـوم الجمركيـة في علاقتهـا مـع بقيـة دول العالـم غـير الأعضـاء في منطقة التجـارة الحـرة، بمعنى آخـر تهدف منطقـة التجارة الحـرة إلى إزالة كافـة القيود المفروضـة على التجارة بـين الدول الأعضـاء، إلا أن لكل دولة الحـق في فرض القيود التـي تراهـا بالنسـبة لعلاقتهـا التجارية مع الـدول غـير الأعضاء. وتعتـبر منطقة التجـارة الحـرة أساسـاً لإقامة تجمـع اقتصادي يسـهم في دعـم القدرة التنافسـية للـدول الأعضاء في مواجهـة التكتلات الاقتصاديـة الأخرى، وتهـدف منطقة التجارة الحـرة إلى دفع عجلـة التنميـة الاقتصادية، وذلك مـن خلال السـماح بحرية انتقال السـلع والخدمـات داخل المنطقـة بلا قيود، مما يـؤدي إلى تحقيق الاسـتغلال الأمثل للمـوارد الاقتصاديـة في هـذه الـدول، كمـا تسـهم منطقة التجـارة الحـرة في دعم الاسـتثمار الوطنـي وخلق فـرص عمل داخـل المنطقـة. ويفهم من ذلـك أن منطقة التجـارة الحـرة تمثـل الدرجـة الأعـلى في سـلم التكتـلات الاقتصاديـة بعـد مرحلة منطقـة التجـارة التفضيليـة، حيث أنهـا تتفوق عليهـا في النواحـي الآتية:

1. أن منطقـة التجـارة الحـرة بـين دولتـين أو أكثـر تشـتمل عـلى مجموعـة التدابـير التـي تلغـي كافـة القيـود الجمركيـة وغـير الجمركيـة المفروضـة

على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكتلية، ويستثنى من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال كما أنه يتم وضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة والتي تتأثر كثيراً بوضع الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة في الأجل القصير.

2. يترك للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرية الكاملة في صياغة سياستها التجارية قبل العالم الخارجي، بمعنى أن هذه المرحلة التكتلية شأنها في ذلك شأن منطقة التجارة التفضيلية لا تشتمل على توحيد السياسات التجارية في مواجهة العالم الخارجي وأن هذه مهمة مراحل التالية لسلم التكتلات الاقتصادية.

ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوربا والتي تكونت في عام 1960م من سبعة دول المملكة المتحدة، النمسا، الدانمرك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي تكونت عام 1993م من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ومنطقة التجارة الحرة العربية.

ثالثاً. الاتحاد الجمركي:

يعتبر الاتحاد الجمركي عن درجة أعلى من درجات التكتل من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

حيث يتفق الدول الأعضاء على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات فيما بينها، مع تطبيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. ويتمثل الاتحاد الجمركي في اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها وتنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء.

ويتفق الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء، ولكن يختلف الاتحاد الجمركي

عـن منطقـة التجـارة الحرة في أنـه يعمل عـلى إيجاد نوع من التنسـيق بـين الدول الأعضـاء من حيـث السياسـة التجاريـة المتبعة تجـاه الـدول غير الأعضـاء، فيقوم الاتحـاد بفـرض معـدلات موحـدة للتعريفـة في مواجهـة كافـة دول العالـم خارج الاتحـاد، ويسـاعد الاتحـاد الجمركـي على توسـيع نطاق السـوق بالنسـبة لسـلع الـدول الداخلـة في الاتحـاد الجمركـي، كمـا يسـاعد على تقسـيم العمل بـين الدول الأعضـاء، بحيـث تسـتفيد كل دولـة مـن المزايا النسـبية التـي تتمتع بهـا في إنتاج السـلع والخدمـات. ومـن أشـهر الأمثلة للاتحـاد الجمركـي اتحـاد البنلوكس الذي تأسـس عـام 1944م من ثلاثة دول هـي بلجيكا، هولنـدا ولوكسـمبورج. والاتحاد الأوربـي والـذي تكون في عـام 1958 مـن ألمانيا الغربية، فرنسـا، إيطاليـا، بلجيكا، لوكسـمبورج، وهولندا.

الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي:

نركـز في هذا القسـم عـلى توضيح أهم الآثـار الاقتصاديـة المترتبة على قيـام الاتحاد الجمركـي بـين مجموعـة مـن الـدول عـلى مسـتوى الرفاهيـة الاقتصاديـة في هذه الـدول. وتقـرر النظريـة الاقتصاديـة أن الاتحاد الجمركـي له أثـران مختلفان على التجـارة والرفاهيـة الاقتصادية. الأثر الأول يسـمى الأثر الخالق أو المنشـئ للتجارة، أمـا الأثر الثاني فيسـمى الأثـر التحويـلي للتجارة.

1. الأثر الأول. الأثر المنشئ للتجارة:

ويتمثـل في نقل الإنتـاج من المنتجين الأقل كفـاءة ذوي التكلفـة المرتفعة إلى المنتجين الأكثـر كفاءة والذين يتسـمون بإنخفـاض التكلفة داخل الاتحـاد الجمركي وبالتالي يترتـب عـلى ذلـك توزيـع وتخصيـص أفضـل للمـوارد الاقتصاديـة مما يـؤدي إلى زيادة الرفاهيـة الاقتصادية.

2. الأثر الثاني. الأثر التحويلي للتجارة:

يتمثـل في انتقـال الإنتـاج مـن دولـة غـير عضـو في الاتحـاد وتتسـم بالكفـاءة وانخفـاض التكلفـة إلى دولـة عضـو تتسـم بانخفـاض الكفـاءة وارتفـاع التكلفـة. ويترتـب عـلى ذلـك إعـادة توزيـع المـوارد الاقتصاديـة عـلى نحـو

يـؤدي إلى الابتعـاد عـن التخصيـص الأمثـل للمـوارد الاقتصاديـة فتقـل الرفاهيـة الاقتصاديـة.

رابعاً. السوق المشتركة:

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + حرية انتقال عناصر الإنتاج.

تعتـبر السـوق المشـتركة مرحلـة أعـلى مـن مراحـل التكتـل الاقتصـادي، وتتمثـل في اتفـاق الـدول الأعضـاء عـلى إزالـة القيـود المفروضـة عـلى حريـة التجـارة بينهـا مـع وضـع تعريفـة موحـدة في مواجهـة الـدول غـير الأعضـاء، بالإضافـة إلى إلغـاء القيـود المفروضـة عـلى حركـة عنـاصر الإنتـاج كالعمـل ورأس المـال، ومـن أمثلـة السـوق الأوربيـة المشـتركة والتـي تأسسـت عـام 1958م مـن سـتة دول هـي ألمانيـا الغربيـة، فرنسـا، إيطاليـا، بلجيـكا، لوكسـمبورج، وهولنـدا، والتحقـت بعـد ذلـك إنجلـترا، الدنمـرك، وايرلنـدا عـام 1972م.

وتتفـق السـوق المشـتركة مـع الاتحـاد الجمركـي في إلغـاء كافـة القيـود الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء مـع التـزام كل دولـة بسياسـة تجاريـة موحـدة في مواجهـة الـدول غـير الأعضـاء، ولكـن تختلـف السـوق المشـتركة عـن الاتحـاد الجمركـي في السـماح بحريـة انتقـال عنـاصر الإنتـاج (العمـل ورأس المـال) بـين الـدول الأعضـاء.

خامساً. الاتحاد الاقتصادي:

الاتحـاد الاقتصـادي = السـوق المشـتركة + عمليـة تنسـيق السياسـات الاقتصاديـة بـين الـدول الأعضـاء. يعتـبر الاتحـاد الاقتصـادي أعـلى مراحـل التكتـل الاقتصـادي، ويتمثـل في اتفـاق مجموعـة مـن الـدول عـلى إزالـة القيـود المفروضـة عـلى حريـة التجـارة بينهـا مـع وضـع تعريفـة موحـدة في مواجهـة الـدول غـير الأعضـاء، بالإضافـة إلى إلغـاء القيـود المفروضـة عـلى حركـة عناصر الإنتـاج بينهـا كالعمـل ورأس المـال، مـع توحيـد السياسـات الماليـة والنقديـة للـدول الأعضـاء واسـتخدام عملـة واحـدة لـدول الاتحـاد، ولكـن النظـر إلى الدولـة الواحـدة المكونـة مـن عـدة ولايـات مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

على أنها اتحاد اقتصادي، ولقد كونت كل من بلجيكا ولوكسمبورج اتحاداً اقتصادياً عام 1921م.

ويتفق الاتحاد الاقتصادي مع السوق المشتركة في كونه يعمل على إزالة كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على حركة عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال، ولكنه يختلف عن السوق المشتركة في توحيد السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد. وعندما يقوم الاتحاد الاقتصادي بإصدار عملة نقدية واحدة تكون بصدد الاتحاد النقدي ومثل هذا الاتحاد نراه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، بل من احدث الأمثلة العالمية للاتحاد النقدي هو الاتحاد النقدي الأوربي والذي تم إصدار عملة أوربية موحدة في عام 1999م.

وخلاصة القول إن مراحل التكتل الاقتصادي تمر بمراحل محددة وهي منطقة التجارة التفضيلية والتي تقوم الدول المكونة للمنطقة بمنح كل منها لأخرى المعاملة التفضيلية عند استيراد وتصدير السلع فيما بينها بما يساعد على ازدياد التبادل التجاري مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل، وفي منطقة التجارة الحرة يتم إزالة كل القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وحق الدولة في فرض القيود التي تراها بالنسبة لعلاقتها التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة، والاتحاد الجمركي تزال فيه كل القيود المفروضة على انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء في التكتل، والسوق المشتركة تلغى فيه القيود المفروضة على انتقال السلع والخدمات بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) بين دول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء في التكتل، والاتحاد الاقتصادي له خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية

(الماليــة والنقديــة) للــدول الأعضــاء وهــى المرحلــة التــي تعيشــها حاليــاً دول الاتحــاد الأوربــي، وبالنســبة للــدول الناميــة فــإن التكتــل الاقتصــادي ليــس هدفــاً بحــد ذاتــه وإنمــا أداة ووســيلة لتحقيــق أهــداف تتمثــل أساســاً في تنميــة اقتصادياتهــا وتطويــره مــن أجــل التنميــة لذلــك فــإن مجــرد إلغــاء القيــود عــلى حركــة الســلع وعنــاصر الإنتــاج بــين الــدول الناميــة ليــس هــو الأســلوب للتكتــل الــلازم لتحقيــق التنميــة، ولتحقيــق التكتــل بــين الــدول الناميــة لابــد مــن إصــلاح هياكلهــا الاقتصاديــة وتنســيق الاســتثمارات بــين الــدول الأعضــاء بمــا يحقــق الكفــاءة والعدالــة.

الفصل الثاني

المقومات ومزايا ومشاكل التكتلات الإقتصادية

الفصل الثاني

مقومات ومزايا ومشاكل التكتلات الاقتصادية

المقدمة:

يستند التكتل الاقتصادي على مجموعة من المزايا والمقومات الاقتصادية التي تعززه وتضمن استمراره، ولكن هنالك بعض المشاكل التي تعيق معظم تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم وخاصة في الدول النامية على سبيل المثال مشكلة التعريفة الجمركية الموحدة ومشكلة الحماية الجمركية ومشكلة تقسيم إيرادات الجمارك ومشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية، كل هذا حيث تعد المقومات الاقتصادية هي الشرط الكافي، وخير مثال هي تجربة الاتحاد الأوروبي فقد وصلت الاتحاد الأوروبي إلى درجة كبيرة من التوافق وإلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، تناول هذا الفصل عن خمس مباحث، تم استعراض في المبحث الأول عن مقومات التكتلات الاقتصادية، في المبحث الثاني تم اسعراض عن مزايا التكتلات الاقتصادية، في المبحث الثالث تم استعراض عن أهداف التكتلات الاقتصادية، في المبحث الرابع تم استعراض عن دوافع التكتلات الاقتصادية، وفي المبحث الخامس تم استعراض عن مشاكل التكتلات الاقتصادية.

المبحث الأول. مقومات التكتلات الاقتصادية:

يجب أن تتوفر في التكتل بعض المقومات والشروط الأساسية حتى يمكن أن يتوافر له النجاح في تحقيق أهدافه حيث يتطلب الأمر ضرورة توفر موارد الثروة الطبيعية وتنوعها، تخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي، وجود الأيدي العاملة المدربة، وتوافر وسائل النقل والموصلات.

أولاً. توفر موارد الثروة الطبيعية:

من المقومات الأساسية لنجاح التكتل الاقتصادي توفر موارد الثروة الطبيعية للدول الأعضاء، وهذا أمر طبيعي إذ لا يعقل أن يقوم تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول تفتقر إلى موارد الثروة الأساسية كالتربة الخصبة الصالحة للزراعة والغابات والأنهار والمعادن وغيرها، فالتكتل الاقتصادي إنما يقوم أساساً لتسهيل تصريف السلع الناشئة من استغلال موارد الثروة الطبيعية في الدول الأعضاء، فإذا لم تتوفر هذه الموارد لما وجدت السلع التي سيعمل التكامل الاقتصادي على تسهيل تصريفها في أسواقه المختلفة، ومن ثم لما كانت هنالك حاجة لإقامة مثل هذا التكتل. من الواضح أن تكتل تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية لن يكون ذا نفع كبير لها، ذلك لأن تكتلها في هذه الحالة لن يكون المتساويين في المزايا، بل سيكون مجرد فتح أسواقها لمنتجات الدول الأخرى في التكتل الغنية بمواردها الطبيعية دون حماية جمركية مما يتيح لهذه الدول الأخيرة فرصة السيطرة الاقتصادية عليها في نهاية الأمر، لذلك لا يكفي أن تتوفر موارد الثروة الطبيعية في الدول التي ترغب الدخول في تكتل اقتصادي فحسب بل أنه من الضروري أيضاً أن تكون هذه الموارد مستغلة أو قابلة للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكتل وتنشيط فعالياته، ذلك أن مجرد توفر الموارد الطبيعية مع عدم القدرة على الاستفادة منها أو عدم قابليتها للاستغلال يجعل من غير الممكن توفير السلع التي سيجري تداولها في أسواق التكتل المختلفة مما يضعف المنطقة ويقلل من شأنه. لذلك نجد أن توفر موارد الثروة الطبيعية في الدول التي ترغب الدخول في تكتل اقتصادي من أهم الشروط اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادي وتحقيقه للأغراض التي يقوم من أجلها. وإذا كان توفر موارد الثروة الطبيعية هو من الشروط الضرورية اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادي، فان تنوع هذه الموارد وتباينها في الدول الأعضاء هو من مكملات ذلك الشروط ولوازمه، حيث أنه يتيح لهذه الدول قدراً أكبر من التخصص الإقليمي والاعتماد على بعضها البعض

في الحصول على ما تحتاجه من مواد وخامات لأغراض الإنتاج، مما يقوي من الروابط الاقتصادية بينها ويدعم مركز التكتل بوجه عام. فوجود التربة الصالحة للزراعة في أحدى الدول ووجود الفحم في دولة أخرى وتوفر خام الحديد في دولة ثالثة يتيح لها إذا ما قررت إقامة تكتل اقتصادي فيما بينها أن تقيم فروعاً إنتاجية متخصصة في كثير من نواحي الإنتاج دون أن تجابهها صعوبات في الحصول على المواد الخام أو الوقود اللازم للصناعة، حيث تعتمد كل منها على الأخرى في الحصول على ما تحتاجه من مواد وخامات مما يكون من شانه زيادة التبادل التجاري بينها وتحقيق أعظم الفوائد من قيام التكتل الاقتصادي بينها. فاتحاد البنلوكس مثلاً ضم دولاً اقتصادها متكامل إلى حد ما، فالصناعة ناهضة في بلجيكا والزراعة متقدمة في هولندا والتعدين على درجة بالغة من الأهمية في لوكسمبورج، وقيام التكتل الاقتصادي بينها بلا شك أدى إلى زيادة اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض. وعموماً يمكن القول بأن توفر موارد الثروة الطبيعية وتنوعها في الدول الأعضاء هو شرط ضروري لنجاح التكتل الاقتصادي وبدونه قد لا يرجى له نجاح مأمول.

ثانياً. تخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادي هو تخصص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي، لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات الدول الأعضاء تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية، لذلك أن تخصص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء يؤدي إلى توسيع نطاق السوق أمام منتجات الدول الأعضاء وزيادة حركة التبادل التجاري. والواقع أن التخصص الإقليمي هي من أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند أقامة تكتل اقتصادي، فمن الضروري لتحقيق التكتل بين اقتصاديات الدول الأعضاء أن تتخصص مشاريعها الإنتاجية في إنتاج أنواع متباينة من المنتجات حتى تعتمد اقتصادياتها على بعضها البعض في تبادل هذه المنتجات مما يقوي التكتل الاقتصادي، وينبغي ألا يتم توزيع هذا التخصص بين الدول

الأعضاء بطريقة تحكمية، بل يجب أن يخضع للاعتبارات الاقتصادية وحدها والتي تقضي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل نطاق التكتل، وذلك من حيث تكاليف الإنتاج ودرجة الجودة وغيرها.

فلو افترضنا مثلاً أن التكتل الاقتصادي قد تم بين دولتين (أ) و (ب) وأن كل من هاتين الدولتين يمكنهما القيام بإنتاج سلعتين السمسم والبن في نفس الوقت، وأن تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين في كل من الدولتين يمكن توضيح في الجدول رقم (2 – 1):

جدول رقم (2-1) يوضح الميزة التنافسية لإنتاج السلعتين لكل من الدولتين (أ ، ب)

الدولة	السمسم	البن
الدولة (أ)	90	20
الدولة (ب)	150	10

فكأن الدولة (أ) متفوقة في إنتاج السمسم حيث أن تكلفة إنتاج الوحدة 90 جنية، بينما تكلفة إنتاجها في الدولة (ب) هي 150 جنية. كذلك الحال بالنسبة للدولة (ب) حيث أنها متفوقة في إنتاج البن حيث أن تكلفة إنتاج الوحدة 10 جنيهات، بينما تكلفة إنتاجها في الدولة (أ) هي 20 جنيه. في هذه الحالة نجد أنه على الرغم من أمكان قيام الدولتين بإنتاج السلعتين داخلياً إلا أنه يكون من المربح لكليهما أن تتخصص الدولة (أ) في أنتاج السمسم، وأن تتخصص الدولة (ب) في إنتاج البن مع قيام كل منها باستيراد السلعة التي لم تتخصص في إنتاجها من الدولة الأخرى، لذلك أن كلا من الدولتين ستربح من تخصصها في إنتاج السلعة التي تتفوق في إنتاجها بميزات نسبية أكبر، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من اعتماد كل دولة على الأخرى داخل نطاق التكتل في الحصول على السلعة التي لم تتخصص في إنتاجها مما يقوي من الروابط التجارية بينها.

وينبغي مراعاة مسألة التخصص الإقليمي عند القيام بالتنمية الموحدة

للمـوارد الإقليميـة في الـدول الأعضـاء بحيـث يتـم توزيـع المشـاريع الإنتاجيـة التـي تنشـأ في هـذه الـدول عـلى أسـاس مـا تتمتـع بـه كل منهـا مـن مزايـا نسـبية في الإنتـاج، وبذلـك تصبـح هـذه المشـاريع أجـزاء متكاملـة في اقتصـاد واحـد. وعمومـاً يمكـن القـول بـأن نجـاح التكتـل الاقتصـادي في تأديـة رسـالته يعتمـد بالدرجـة الأولى عـلى مـدى تبايـن التخصـص الإنتاجـي في الـدول الأعضاء، ذلـك أن هـذا التبايـن كمـا رأينـا يمكـن هـذه الـدول مـن الحصـول عـلى الميـزة الكـبرى التـي يحققهـا التكتـل الاقتصـادي للـدول الأعضـاء عـادةً وهـي ميـزة توسـيع حجـم السـوق أمـام منتجـات الـدول الأعضـاء.

ثالثاً. وجود الأيدي العاملة المدربة:

مـن العوامـل المؤديـة إلى نجاح التكتـل الاقتصادي هو توفـر الأيدي العاملـة المدربة في الـدول الأعضـاء، فقـد سـبق أن ذكرنا عند مناقشـة مفهـوم التكتـل الاقتصادي أنـه يتحتـم أطلاق حريـة انتقال الأشـخاص بـين كافة الـدول الأعضاء للمسـاهمة في مجـالات النشـاط الاقتصـادي المختلفـة وبحثـاً عن فرص الاسـتخدام المناسـب، أن الغـرض الأسـاسي من أطـلاق حرية انتقـال الأشـخاص بين الـدول الأعضاء هو تحقيـق اسـتخدام أفضـل لمـوارد الـدول الأعضـاء بنقـل الفائـض من العمـال من الدولـة التـي تكتـظ بهم إلى تلـك التي تعانـي من نقـص في عددهم. ومـن الواضح أن تحقيـق اسـتخدام أفضل لمـوارد الدول الأعضاء عـن طريق إطـلاق حرية انتقال الأشـخاص لن تأتـي إلا إذا كان هؤلاء الأشـخاص من الكفاية والمهـارة بحيث يؤدي انتقالهـم مـن دولة إلى أخـرى إلى إضافـة للإنتاج الـكلي في المنطقة.

لتوضيـح ذلـك نفـرض أن التكتل الاقتصـادي قد قام بـين الدولتـين (أ) و (ب) وأن الدولـة (أ) غنيـة بمناجم الذهـب ولكنها فقيرة نسـبياً في الأيدي العاملـة وان الدولة (ب) فقـيرة نسـبياً في مناجم الذهـب ولكنها في نفـس الوقت غنية بالأيـدي العاملة، في هـذه الحالـة سـينتقل العمـال مـن الدولـة (ب) إلى الدولـة (أ) ويكـون انتقالهم في صالـح التكتـل أن الزيـادة في الإنتـاج الـكلي من الذهـب المترتبة على شـغل عامل إضـافي جديـد في الدولـة (أ) تفوق النقـص في الإنتاج الـكلي منه المترتب على سـحب هـذا العامـل من القـوة العاملـة في الدولة (أ).

ولا يقتصر أثر توفر الأيدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء على تحقيق استخدام أفضل للموارد الإقليمية فحسب بل أنها مطلوبة أيضاً لعملية التنمية الاقتصادية، فالتكتل الاقتصادي يؤدي بطبيعته إلى تنمية موارد جديدة للثروة في الدول الأعضاء لم تكن مستغلة من قبل بسبب ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على امتصاص كل كمية المنتجات التي تدرها الموارد الاقتصادية المستغلة في هذه الدول، وهذه التنمية التي يبعثها التكتل الاقتصادي في العادة تتطلب توافر شروط معينة لعل أبرزها وجود الأيدي العاملة المدربة والفنيين المتخصصين للاضطلاع بتنفيذ برامج التنمية ومشروعاتها المختلفة في الدول الأعضاء، وعدم وجود العدد الكافي من العمال والفنيين المتخصصين يحول دون تنمية الموارد الإقليمية في الدول الأعضاء بصورة مشتركة حيث يصعب تنفيذ المشروعات المقررة، كما يصعب توفير الأيدي العاملة والفنيين لتشغيل هذه المشروعات. وعموماً فان توفر الأيدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء يتيح لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مثمرة، كما يتيح لها في نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

رابعاً. توافر وسائل النقل والمواصلات:

من الشروط اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادي توافر وسائل النقل والمواصلات في الدول الأعضاء، لذلك أن عدم توافر وسائل النقل والمواصلات في الدول الأعضاء يكون إضعاف أهمية التكتل اقتصادياً لذلك يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل، كما يتعذر أيضاً تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.

والواقع أن توافر وسائل النقل والمواصلات في الدول الأعضاء يعتبر أمراً ضرورياً للتكتل الاقتصادي، حيث أنها تعمل على ربط الدول الأعضاء بعضها البعض، وتؤثر بدرجة كبيرة في قابلية نقل وتصدير المنتجات الزراعية والسلع المصنوعة وما يسبق ذلك عادةً من عمليات تجميع الأيدي العاملة والمواد الخام والسلع نصف المصنوعة اللازمة لعمليات الإنتاج، وفضلاً عن ذلك فهي تيسر سبل الانتقال للأفراد وتؤمن حرية المبادلات بين الدول الأعضاء كما تشجع الاستثمار الإقليمي.

ولعل أبرز فائدة لوجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء هي أنها تعمل بصورة مباشرة على تعزيز التعاون الاقتصادي بين المناطق المجاورة حيث أنها تقرب بين المناطق المعزولة عن بعضها بحكم بعد المسافة، وبذلك تتيح لتلك المناطق الفرصة للحصول على ما تحتاجه من السلع والخدمات كما أنها تخلق لمشاريعها الإنتاجية منافذ عدة لتصريف منتجاتها في مناطق أخرى. ولا يقتصر أثر توافر وسائل النقل والمواصلات على مجرد تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء فحسب بل أنه يتناول أيضاً تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويدعم كيان الوحدة الإقليمية من جهات متعددة. وأخيراً فإن زيادة الاتصال وتقريب المسافة بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيؤدي بمرور الوقت إلى دعم مركز التكتل في دائرة التجارة الدولية، ويجعل من السهل إنشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع الدول الأجنبية. من هذا نجد أن شرطاً كتوافر وسائل النقل والمواصلات في الدول التي ترغب الدخول في تكتل اقتصادي له من الشروط الهامة اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادي وتأمين مستقبله، لذلك ينبغي التأكد مقدماً في مشاريع التكتل الاقتصادي على ضرورة توافر وسائل النقل والمواصلات في الدول الأعضاء والعمل على الإكثار منها وتوسيع شبكات الطرق التي تربط بين المدن والأسواق ومناطق الإنتاج.

المبحث الثاني. مزايا التكتلات الاقتصادية:

أن التكتل الاقتصادي يحقق للدول الأعضاء عدة منافع ومزايا هامة في النطاق الاقتصادي يمكن أجمالها فيما يلي:

أولاً. اتساع حجم السوق:

من أهم المزايا التي يحققها التكتلات الاقتصادية للدول الأعضاء هي توسيع نطاق السوق، فإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في التكتل يوسع من الدائرة التي تستطيع الدولة أن تصرف منتجاتها حيث يمكنها في هذه الحالة تصريف منتجاتها في أسواق الدول الأخرى الأعضاء في التكتل بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم الجمركية العالية.

أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى زيادة نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء وسوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة:

1. أن المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالاً أوسع لزيادة إنتاجها حتى يمكنها مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، ولاشك أن هذا يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

2. يؤدي اتساع حجم السوق إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج، ويفسر ذلك أن ضيق السوق عادةً ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي، لأن السوق إذا صغرت مما يؤدي إلى دون استيعاب كل المنتجات التي سوف تنتجها هذه الصناعات ثم تضطر إلى العمل بأقل من كل طاقتها الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، بينما هي إذا اتسعت مكنت من إقامة الصناعات بحجم اقتصادي حيث أنها تستوعب كل المنتجات التي تنتجها مما يمكنها من العمل بكل طاقتها الإنتاجية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاجها وتخفيض أسعار منتجاتها المصنوعة مما يؤدي إلى تسويقها تجارياً في أقاليم التكتل المختلفة.

3. كذلك يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء حيث تستطيع كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل المنطقة. ويفسر ذلك بأنه طالما أن القدرة على المبادلة هي التي تتيح التخصص وتقسيم العمل بين الدول لابد أن يتحدد هذا التخصص والتقسيم بمدى تلك القدرة، أو بعبارة أخرى بمدى اتساع نطاق السوق، فعندما يكون حجم السوق صغيراً لا يكون لدي أي دولة الحافز لان تتخصص في فرع معين من فروع الإنتاج نظراً لحاجتها إلى القدرة على مبادلة الجزء الفائض من إنتاجها والذي يتبقى بعد استهلاكها المحلي، وغالباً ما يؤدي تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل إلى كبر حجم الصناعة وتمتعها بمزايا الإنتاج الكبير، والتي من أهمها انخفاض تكلفة الإنتاج.

ثانياً. تحسين شروط التبادل التجاري:

من المعروف أن شروط التبادل التجاري بين الدولة وبين العالم الخارجي تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة كلما قويت هذه اقتصادياً وزادت أهميتها في المجال الدولي، لذلك أن التكتل الاقتصادي يعطي للدول الأعضاء قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كان لكل منها منفردة قبل التكتل، حيث عادةً ما يؤدي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها الخاصة. وتفسير ذلك يرجع إلى عاملين أساسين:

1. يتضح أن التكتلات الاقتصادية كثيراً ما تزيد من درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة، وهي بذلك تمكن الدول الأعضاء من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات مما يحقق مصلحتها الخاصة ويجعل شروط التبادل التجاري أكثر مراعاة لمصلحتها، فاتحاد الفحم والصلب الأوربي مثلاً

يتحكم في إنتاج وتداول سلعتي الفحم والصلب في أوربا ويفرض على الدولة التي تتعامل معه سعراً يحقق منفعة أعضائه ويجعل شروط التبادل التجاري أكثر اتجاهاً لمصلحتهم.

2. أن التكتلات الاقتصادية كثيراً ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها، حيث أنها تمثل سوقاً واسعة تجعل الدول الأجنبية تبيعها منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار، فمثلاً السوق الأوربية المشتركة أصبحت ذات نفوذ اقتصادي قوي في المجال الدولي، أصبح في مقدورها التحكم في شراء العديد من السلع من الدول الأجنبية. ولا جدال في مدى ما سيعود على الدول الأعضاء في التكتل من فوائد ومزايا نتيجة لهذين العاملين، فتزداد قوة مساومتها بالنسبة للعالم الخارجي وخاصة عند عقد الاتفاقات التجارية، فتحصل على السلع بأرخص الأسعار وتحصل على تسهيلات في الدفع وتخفيضات في الرسوم الجمركية. وهذا كله يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين وضع موازين مدفوعاتها.

ثالثاً. زيادة التوظف:

أن إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء أن يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم، وهذا تؤدي إلى زيادة التوظيف والتقليل من البطالة داخل الدول الأعضاء، هذا فضلاً عن أمكان تشغيل السكان في أعمال تتناسب بدرجة أكبر مع كفاءتهم وتنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم.

والواقع أن ما سيترتب على التكتل الاقتصادي من اتساع حجم السوق وزيادة نشاط الأعمال والاستثمارات سيؤدي إلى خلق مجالات جديدة للعمل في شتى الميادين وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين في كافة الدول الأعضاء وسينشأ عن ذلك أن يشهد

كل دولة من دول التكتل انتقال مجموعات من السكان أما طلباً للاستخدام أو للأجور العالية إذا كانوا مستخدمين بأجور أقل نسبياً في دولهم.

ولاشك أن انتقال رؤوس الأموال واتساع نطاق الأعمال والمشاريع سيؤدي إلى تحقيق درجة أكبر من التكافؤ النسبي بين مجموع الموارد الصالحة للاستغلال وعدد السكان في الدول الأعضاء، مما يقضي على مشاكل البطالة وانخفاض مستويات المعيشة فيه، هذا بالإضافة إلى أن الدول التي كانت تعاني من نقص في الأيدي العاملة المدربة وفي الفنيين المتخصصين ستستطيع أن تجد العدد الكافي منهم الأمر الذي يمكنها من استغلال مواردها الاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة ويزيد من درجة تخصصها الإنتاجي.

والواقع أن التكتل الاقتصادي يعتبر من أنجع الحلول القصيرة الأجل للمشكلة السكانية حيث أنه يعمل على أعادة توزيع السكان في الدول المعنية بما يحقق قدراً أكبر من التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة، فهو يؤدي بانتقال العدد الفائض من السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق القليلة السكان وبذلك يخف الضغط عن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ولا شك أن هذا التعديل في توزيع السكان بين الدول الأعضاء ينشأ عنه تحقيق أكبر قدر من التناسب بين الموارد البشرية وغير البشرية، مما يقضي على مشاكل البطالة وانخفاض مستوى الإنتاجية ومستوى المعيشة في الدول الأعضاء.

رابعاً. زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكتلات الاقتصادية في الفترة الطويلة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز الاستثماري، فاتساع نطاق السوق وزيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في

الـدول الأعضـاء لتحقيـق الربـح عـن طريـق توظيـف الأمـوال في وسـائل الإنتاج، فضـلاً عـن تشـجيع ظاهـرة التخصـص الإقليمـي في الإنتـاج ومـا يتولـد عنـه مـن زيـادة الاسـتخدام الأفقـي لـرأس المـال عـلى نطـاق إقليمـي واسـع بحيـث يشـمل مختلـف الصناعـات والمناطـق ويزيـد مـن تكتـل الاسـتثمارات.

لذلـك أن زيـادة الحافـز عـلى الاسـتثمار بهـذا الشـكل انتقـال رؤوس الأمـوال من دولـة إلى أخـرى داخـل نطـاق المنطقـة للاسـتثمار في المشروعـات والصناعـات التـي ستنشـأ عقـب التكتـل وتبعـاً لاتسـاع حجـم السـوق، وأيضـاً للاشـتراك في عمليـات نقـل المنتجـات وبيعهـا وتسـويقها في الـدول الأعضـاء، ويـؤدي كل هـذا في الأجـل الطويـل إلى رفـع مسـتوى الكفـاءة في اسـتغلال المـوارد المتاحـة، وإلى توسـيع نطـاق العمليـات الإنتاجيـة وتطبيـق أسـاليب فنيـة جديـدة في الإنتـاج ممـا يتولـد عنـه انخفـاض تكلفـة الإنتـاج وأثمـان السـلع المصنوعـة ممـا يـؤدي إلى زيـادة تسـويقها تجاريـاً فضـلاً عـن زيادتـه بسـبب توسـيع نطـاق السـوق وزيـادة المبـادلات التجاريـة بـين الـدول الأعضـاء، لذلـك أن حريـة انتقـال والتوطـين والإقامـة لـرؤوس الأمـوال داخـل دول التكتـل فضـلاً عـن الظـروف الاقتصاديـة الجديـدة التـي تزيـد مـن توقعـات رجـال الأعمـال وأصحـاب رؤوس الأمـوال لتحقيـق الربـح سـيؤدي إلى هجـرة رؤوس الأمـوال مـن المناطـق المتطـورة إلى المناطـق المتخلفـة داخـل نطـاق المنطقـة حيـث يتيـسر اسـتغلال مـوارد جديـدة في الزراعـة والصناعـة وغيرهـا، ولهـذا يتوقـع أن يسـفر التكتـل الاقتصـادي عـن تسـهيل عمليـات تكويـن رأس المـال وزيـادة معـدل النمـو الاقتصـادي في الـدول الأعضـاء.

المبحث الثالث. أهداف التكتلات الاقتصادية:

تـؤدي التكتـلات الاقتصاديـة إلى زيـادة النمـو الاقتصـادي مـن خـلال التخصص وزيـادة حجـم السـوق وزيادة فرص الاسـتثمار، وخصوصـاً التكتـلات التي تجمع بـين الدول المتقدمة والـدول النامية، حيث زيادة حجم السـوق كان إحدى الأسـباب الرئيسـية لتكويـن هـذه التكتلات، وكذلـك كانت الأسـباب الاقتصاديـة وراء تكوين تكتـلات اقتصاديـة في أفريقيـا، حيـث أن دول تلـك التكتـلات تتميـز بصغر حجم

أسـواقها بالإضافـة إلى محدوديـة المـوارد البشرية والماديـة، وبالتالي فـإن الانضمام لتكتـل اقتصـادي يمكنهـا من الاسـتفادة من كبر حجم الأسـواق ومـن زيادة فرص النمـو الاقتصادي. تهدف التكتـلات الاقتصادية إلى دعم التعامـل الاقتصادي خاصة في مجـال تنشـيط التجـارة الخارجية للدول الأعضـاء ومسـاهماتها في تحقيق الأمن والاسـتقرار في المنطقـة. أن الهـدف الأسـاسي مـن التكتـل الاقتصـادي في كل الدول هـو التوسـيع للنطاق الداخل المحدود إلى السـوق الإقليمي الأوسـع شـيئاً مـا؛ إذ أن هـذا التوسـع يتحدد بعـدد من العوامـل منها، حجـم السـكان، كثافة الإنتـاج، المسـاحة الجغرافية، والقوة البشـرية.

إن التكتـل ليـس مجـرد ظاهـرة اقتصاديـة عرفهـا الاقتصـاد الـدولي بقـدر مـا هـو توجـه أصيـل ودائـم تسـعى إليـه دول العالـم باختـلاف مراحـل تطورهـا وحجـم مواردهـا وتبايـن دوافعهـا، وتهـدف التكتـلات الاقتصاديـة إلى أهـداف عديـدة ليسـت بالـضرورة كلهـا اقتصاديـة بـل قد تكـون سياسـية أو عسـكرية، ويمكـن إجمالهـا هـذه الأهـداف في الآتي:

أولاً. أهداف اقتصادية:

تتمثل في الآتي:

1. حل مشـكلة ضيق الأسـواق: فالمنتجات المختلفة سـتجد أسـواقاً أوسع ومجالات أكـبر، وفي حـالات عديـدة يـؤدي اتسـاع السـوق إلى إمـكان إقامـة صناعات لم تكـن قائمـة مـن قبـل، فحجـم الطلـب الداخـلي الجديـد كثيراً مـا يـبرر إقامة صناعـة مـن حجـم وكفايـة اقتصاديـة، وكذلك فإن اتسـاع السـوق يـؤدي إلى تخصـص كل دولـة عضـو في التكتـل في إنتـاج السـلع التـي يتمتـع في إنتاجها بمزايـا نسـبية، وكثـيراً ما يؤدي هـذا إلى كـبر حجم الصناعـة وتمتعهـا بمزايا الإنتـاج الكبـير التـي مـن أهمهـا انخفـاض التكلفـة. وقـد تنخفـض تكاليف الإنتـاج إلى درجـة تمكن المشروعـات من البيع في الأسـواق الأجنبيـة، وإذا حدث ذلـك فإن السـوق الجديـدة لن تكـون مقصـورة عـلى أسـواق دول التكتل، بل تشـمل أسـواقاً لدول أجنبيـة أخرى.

2. تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة، فامتداد حدود الدولة اقتصادياً وزيادة إمكانات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجياتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.

3. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع، فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها وتنميتها.

4. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن هذه العملية بعد التكتل الاقتصادي تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى، فالوحدة الاقتصادية بين الدول تضع سياسة عامة مستهدفة استغلال الإمكانات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل مما يؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل، وهكذا يؤدي التكتل الاقتصادي إلى زيادة الدخل القومي وإلى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادي في المحيط الدولي.

5. وأخيراً فإن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانعكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية وبمعنى آخر فقد يكون الهدف من التكتل الاقتصادي بين بعض الدول هو رغبتها في حماية اقتصادياتها من الآثار الضارة التي قد تلحق بها نتيجة لقيام بعض التكتلات الاقتصادية من حولها.

ثانياً. أهداف سياسية:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسياً، ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها، ولكن يقوم من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي منذ البداية،

فيبدأ بتكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلاً، على أمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي بأن يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية، وبأن يوجد أداة سياسة مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل معه في النهاية بحث وتحقيق التوحيد السياسي، وقد لا تكون الغاية السياسية من التكتل الاقتصادي تكوين اتحاد سياسي بل قد تكون مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسياً على مجموعة من الدول الصغيرة، وتتحقق هذه الصورة في الغالب، عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة وصغيرة.

ثالثاً. أهداف عسكرية:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة فيه، في مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادي به بعض المفكرين الأوربيين، بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوربي بقصد تقوية اقتصاديات أوربا، حتى تتكون منها وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية، فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي، ولا تنساق لأحدهما مما قد يقوي في رأيهم فرص السلم العالمي.

المبحث الرابع. دوافع قيام التكتلات الاقتصادية:

تتعدد دوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

أولاً. دوافع اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى

الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة. ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

1. التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكتل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكتل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

2. تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

3. خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث أن التكتل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية، فهو يضمن قدراً من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضاً بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية، وغيرها).

4. ضمان ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل، فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية «النافتا» لم تخل من هذا الدافع، فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

ثانياً. دوافع سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، فمن خلال أيضاً تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951م، قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيداً لإقامة تكامل سياسي، إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها، لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية. ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

ثالثاً. دوافع أمنية:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعاً أمنياً، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا

اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها.

المبحث الخامس. مشاكل التكتلات الاقتصادية:

تتميز عملية التكتل الاقتصادي بعض المشاكل والصعوبات، ينشأ بعضها تلقائياً بمجرد قيام التكتل والبعض الآخر فيما بعد عندما توضع الاتفاقية المنظمة للتكتل موضع التنفيذ العملي. ومن الواضح أن أي مشروع للتكتل لا يمكن أن يستوفى جميع شروط النجاح دفعة واحدة وإنما يتحقق ذلك على مراحل، وفيما يلي نناقش أهم المشاكل التي تواجه التكتلات الاقتصادية لغرض ضمان أكبر قدر من النجاح لها، ونتناول باختصار:

أولاً. مشكلة التعريفة الجمركية الموحدة:

يقصد بالتعريفة الجمركية، الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات، سبق أن رأينا عند مناقشة مفهوم التكتل الاقتصادي أن من أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند إقامة تكتل اقتصادي هو ضرورة الاتفاق مقدماً على وضع تعريفة جمركية موحدة تطبقها كافة الدول الأعضاء على وارداتها من العالم الخارجي وذلك دون حدوث عمليات إعادة تصدير السلع الأجنبية المنشأ وما يتولد عنها منافسة للمنتجات المحلية.

والاتفاق على وضع هذه التعريفة الموحدة يثير كثيراً من الخلافات بين أصحاب المصالح نظراً لاختلاف مستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء قبل التكتل بسبب تفاوت درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات والمشروعات القائمة من جهة واختلاف المصالح التجارية لكل دولة من جهة أخرى. فالدولة التي كانت تفرض رسماً مرتفعاً على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها القائمة

ستعارض بشدة قبول تعريفة موحدة تقل من هذا الرسوم وإلا عرضت مشاريعها الإنتاجية لخطر المنافسة الأجنبية، والدولة التي كانت تفرض رسماً منخفضاً على وارداتها من بعض الدول الأجنبية نظراً لأهمية السلع والمواد المستوردة للإنتاج المحلي، أو لارتباطها مع هذه الدول بمصالح تجارية معينة ستعارض بشدة قبول تعريفة موحدة تزيد عن هذا الرسم وإلا عرضت مصالحها التجارية الخطر، مثال ذلك ما حدث بالنسبة لبريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدها إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا تفصلها عن العالم الخارجي رسوم جمركية مرتفعة وذلك بسبب مصالحها ومسئولياتها في بلاد الكومنولث.

من هنا كان من الصعب دائماً التوافق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء عند النظر في مسألة وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأجنبية، ولحل هذه المشكلة يكون من الضروري الوصول إلى ترضية فيما يتعلق بمطالب كل فريق قبل الاتفاق على تفاصل التعريفة الموحدة التي سيعارض بها عن التعريفات المحلية المعمول بها في الدول الأعضاء ويكون بالطريقة الآتية:

1. بالنسبة للدولة التي تكون تعريفها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتاً من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع والمواد الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام بتخفيضها فيما بعد تدريجياً، ومثال ذلك ما حدث بالنسبة لدولة أستراليا الغربية في اتحاد الدويلات الاسترالية الذي أنشئ سنة 1901م.

ويمكن الاستعاضة عن هذا الإجراء بتقديم مساعدات مالية وإعانات حكومية للمشاريع التي يحتمل أن تتأثر كثيراً عند تطبيق التعريفة الموحدة، مثال ذلك ما حدث بالنسبة لمطاحن الحبوب في لوكسمبورج بعد دخولها في إتحاد جمركي مع بلجيكا في 1932م.

2. بالنسبة للدولة التي تكون تعريفاتها الأصلية أقل من التعريفة الموحدة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتاً من وجوب رفع تعريفاتها على بعض السلع والمواد التي تستورد من الخارج بشرط أن تكون هذه المواد لازمة للإنتاج المحلي، مع إلزامها بالقيام برفعها تدريجياً فيما بعد، مثال ذلك ما حدث عند تكوين الاتحاد الجمركي بين دانزج وبولندا في سنة 1922م، إذ أتفق على أن يكون من حق دانزج خلال سنة من تاريخ الاتفاق أن تستورد من الخارج بدون فرض الرسوم الجمركية الموحدة الآلات والمعدات اللازمة لمنتجيها الصناعيين والزراعيين الذين ينشئون مشروعات جديدة لمواجهة الظروف الناشئة عن الاتحاد.

أما عن موضوع ارتباط الدولة العضو مع دول أجنبية بمصالح معينة تحول دون دفع الرسوم الجمركية على السلع المستورة كأن تكون مرتبطة معها مثلاً باتفاقات تجارية تنص على تبادل امتيازات التعريفة المخفضة، فهذه يمكن تسويتها عن طريق إلزام الدولة بدفع تعويض مالي للأعضاء الآخرين في الاتحاد الذين يحتمل أن يتأثروا من هذا الإجراء وذلك نظير إعفاؤها من زيادة تعريفاتها على السلع والخدمات التي تستورد من هذه الدول.

ثانياً. مشكلة الحماية الجمركية:

تنشأ هذه المشكلة نتيجة لاختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء واختلاف درجة نمو اقتصادياتها القومية، فلكل صناعة ظروفها الخاصة ولكل دولة مستوى من النمو الاقتصادي يقتضى توجيه درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القائمة، لذلك نجد أن التكتل سيواجه منذ البداية بأن بعض الدول الداخلة في نطاقه قد حمت مشاريعها الإنتاجية بدرجات متفاوتة من الحماية، إما عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية على الواردات من السلع والخدمات أو عن طريق تقييد استيرادها بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

ومـن هنـا يكـون مـن الصعـب دائمـاً إقنـاع الـدول الأعضـاء بالتنـازل عـن هـذه الحمايـة وإلغـاء مـا تفرضـه مـن رسـوم، لأنهـا لـو فعلـت ذلـك لعرضـت مشـاريعها للمنافسـة مـن جانـب مشـاريع الـدول الأعضـاء الأخـرى في التكتـل وخاصـة تلـك التـي تنتـج بتكاليـف أقـل، فمـن النـادر أن تتماثـل الظـروف والأوضـاع التـي تعمـل في ظلهـا المشـاريع الإنتاجيـة المتشـابهة في الـدول الأعضاء ومـن ثـم فأنـه مـن النـادر أن تتسـاوى تكاليـف إنتـاج هـذه المشـاريع وبالتـالي ينـدر أن تتماثـل الأسـعار التـي تبيـع بهـا منتجاتهـا، وعـلى ذلـك فـإذا مـا تـم إلغـاء الرسـوم الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء دفعـة واحـدة لترتـب عـلى ذلـك انهيـار مشـاريع الدولـة التـي تنتـج بتكاليـف إنتـاج أعـلى مـن الـدول الأخـرى داخـل نطـاق المنطقـة، حيـث أنهـا سـتواجه في هـذه الحالـة منافسـة شـديدة مـن جانـب المشـاريع المشـابهة التـي تنتـج بتكاليـف إنتـاج اقـل. لذلـك ينبغـي هنـا أيضـاً التوصـل إلى ترضيـة فيمـا يتعلـق بمطالـب كل فريـق إلى الحمايـة ويمكـن أن يتحقـق ذلـك إذا مـا تـم الاتفـاق مقدمـاً بـين الـدول الأعضـاء يتـم خلالهـا تخفيـض الرسـوم الجمركيـة وحصـص الاسـتيراد تخفيضـاً تدريجيـاً حتـى تصـل إلى الإلغـاء الكامـل في نهايـة الفـترة المرسـومة، وذلـك حتـى يمكـن إفسـاح المجـال للمشـاريع القائمـة في كل دولـة لأن تكيـف نفسـها وفقـاً للظروف والأوضـاع الجديـدة. عمومـاً فـإن النجـاح التكتـل الاقتصـادي يقتـضي أولاً بأول إلغـاء الرسـوم والجمركيـة والحواجـز الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء.

ثالثاً. مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك:

مـن المعـروف أن إيـرادات الجمـارك تشـكل مصـدراً أساسـياً مـن مجمـوع الإيـرادات العامـة في أي دولـة، وإقامـة تكتـل اقتصـادي بمـا يسـتلزم مـن إلغـاء الرسـوم الجمركيـة بـين الـدول الأعضـاء وتطبيـق تعريفـة موحـدة إزاء الـدول الأجنبيـة سـيؤثر ذلـك عـلى إيـرادات الـدول مـن الجمـارك وبخاصـة في الـدول الصغـيرة التـي تؤلـف إيـرادات الجمـارك فيهـا جـزءاً كبـيراً مـن مجمـوع إيراداتهـا العامـة، لهـذا جـرى العمـل في مشروعـات التكتـل الاقتصـادي عـلى أن تشـترك كافـة الـدول الأعضـاء في التكتـل تقسـيم مجمـوع الإيـرادات المحصلـة

مـن جمـارك المنطقـة بغـض النظـر عـن مـدى مسـاهمة كل دولـة في هـذه الإيـرادات أي أن حصيلـة الرسـوم التـي تجبـي في الـدول الأعضـاء تكـون شـبه مملوكـة للتكتـل بوصفـة وحـدة مسـتقلة عـن الـدول الداخلـة في نطاقـه ولا تحصـل كل دولـة مـن هـذه الـدول عـلى جـزء مـن هـذه الحصيلـة المشـتركة إلا بنـاء عـلى توزيـع هـذه الحصيلـة بينهـا طبقـاً للطريقـة التـي يتفـق عليهـا. والمفـروض أن تنـص اتفاقيـة التكتـل عـلى طريقـة تقسـيم إيـرادات الجمـارك بـين الـدول الأعضـاء، وهنـا تجـد المشـكلة إذ عـلى أي أسـاس سـيتم هـذا التقسـيم:

1. يـرى البعـض بـأن تحتفـظ كل دولـة بإيـرادات الجمـارك التـي تحصلهـا عـن السـلع والخدمـات الـواردة إلى موانيهـا ومراكزهـا الجمركيـة عـلى الحـدود مـع قيـام الـدول الكبـيرة في التكتـل بدفـع مبلـغ إجمـالي معـين للـدول الصغـيرة فيـه وذلـك كتعويـض لهـا عمـا سـيخسره مـن الإيـرادات الجمركيـة نتيجـة لانضمامهـا للتكتـل.

2. يـرى فريـق آخـر أن تقسـيم إيـرادات الجمـارك بـين الـدول الأعضـاء عـلى أسـاس نسـبة عـدد سـكان كل دولـة إلى مجمـوع سـكان التكتـل ومتوسـط اسـتهلاك الفـرد الواحـد مـن الـواردات، وحجتهـم في ذلـك هـي جعـل إيـرادات الجمـارك تتناسـب مـع عـدد السـكان وميلهـم للاسـتيراد، أي جعل الإيـراد يتناسـب مـع التكلفـة.

3. يـرى فريـق ثالـث أن تقسـيم إيـرادات الجمـارك بـين الـدول الأعضـاء عـلى أسـاس نسـبة مـا يسـتهلك فعـلاً مـن السـلع المسـتوردة في كل دولـة مـن دول التكتـل، أن تطبيـق هـذا الأسـلوب في تقسـيم إيـرادات الجمـارك يثـير عـدداً مـن الصعوبـات الإداريـة تتعلـق بكيفيـة التوثـق مـن مصـير السـلعة المسـتوردة ومعرفـة محـل اسـتهلاكها الفعـلي.

ومما هو شائع في تقسيم إيرادات الجمارك في اتفاقات التكتل الاقتصادي استخدام الأسلوب الأول، وهو يتبع بصفة خاصة في الاتحادات الجمركية التي تتألف من دول صغرى وكبرى، وقد طبق هذا الأسلوب في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو

في عام 1965م. أما الأسلوب الثاني فقد عملت به كل من دانزج وبولندا في الاتحاد الجمركي المقام بينهما في عام 1922م، اتخذتا أساساً لتقسيم إيرادات الجمارك كلا من نسبة عدد سكان البلدين إلى مجموع سكان الاتحاد، ومتوسط ما يستهلكه الفرد فعلاً من السلع المستوفاة عنها الرسوم الجمركية، واتفق أن متوسط استهلاك الفرد في دانزج يساوي6 أمثال متوسط استهلاك الفرد في بولندا. أما الأسلوب الأخير فقد عملت اتفاقية اتحاد جنوب أفريقيا الجمركي حيث نصت على احتفاظ كل ولاية من ولايات الاتحاد بالإيرادات الجمركية التي تحصلها عن السلع المستوردة لأغراض استهلاكها المحلي فقط وذلك بعد خصم 25% لمواجهة نفقات الإدارة، أما ما يستورد من سلع ويعاد تصدير لدولة عضو في الاتحاد فيعطي ما حصل من رسوم بسببها لهذه الدولة الأخيرة.

وعموماً فأن مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء في التكتل يجب ألا تقف حجر عثرة في سبيل إتمام التكامل والاتفاق على أسس التعريفة الموحدة، ولعل أخف الحلول التي يلجأ إليها في هذا الشأن هو تسليم كل دولة ما يتحصل لها من إيرادات مع إيداع نسبة معينة من مجموعها في صندوق يخصص لإعانة الدولة التي تعاني نقصاً في إيراداتها الجمركية بسبب انضمامها للتكتل.

رابعاً. مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:

سبق أن رأينا أن أحد العناصر الأساسية للتكتل الاقتصادي هو تنسيق سياسات للدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية. ففي الناحية المالية: يتعين توحيد أسعار الضرائب وتلافي ازدواجها في الدول الأعضاء. وفي الناحية النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي، والقصد من كل ذلك هو إعطاء قسط أوفي من الحرية لرؤوس الأموال المعدة للاستثمار للحركة والعمل في دول التكتل وتأمين مبادلات السلع بينها وتنحصر المشكلة في مدى قبول الدول الأعضاء لتوحيد أنظمة الضرائب في بلدانها توحيداً عاماً، ومدى موافقتها على تثبيت أسعار صرف عملاتها المحلية وحرية تحويلها الخارجي. فالاتفاق على توحيد أنواع وأسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء يثير كثيراً من الصعوبات منها مثلاً أنه يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الأعضاء وزيادة إيرادات البعض الآخر، ومنها أيضاً أنه يؤدي إلى

زيادة الأعباء الملقاة على عاتق المشاريع الإنتاجية العاملة في بعض الدول وتخفيفها على عاتق مثيلاتها في بعض الدول الأخرى داخل المنطقة، كذلك الحال بالنسبة إلى تثبيت سعر العملة وحرية تحويلها الخارجي حيث نجد أن بعض الدول ستخشى من أن يؤدي أتباع مثل هذا الإجراء إلى احتمال تسرب رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى في التكتل، كما أن بعض الدول الأخرى ستخشى من احتمال زيادة متاعب موازين مدفوعاتها الجارية عند حرية تحويل عملتها.

لذلك نجد أنه ليس من السهل دائماً أن تتفق وجهة نظر الدول الأعضاء خلال مسألة توحيد الضرائب والنقود في بلدانها بغرض إكمال دائرة التكتل، لذلك يكون من الضروري البحث عن وسيلة للتوفيق بين مختلف وجهات النظر عند الاتفاق على أسس توحيد الضرائب والنقود في الدول الأعضاء بحيث لا يؤثر الإجراء المقترح على اقتصاديات أي منها تأثيراً خطيراً، وقد لا يكون من الضروري خصوصاً في المراحل الأولى من التكتل توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيداً عاماً، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج مثل ضرائب الاستهلاك ورسوم الإنتاج، وهذا ما حدث بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج بدء تكوين اتحاد البنلوكس.

أما فيما يتعلق بمسألة تثبيت أسعار الصرف وحرية تحويل العملة بين الدول الأعضاء فهذه يمكن تسويتها عن طريق منح الدولة أو الدول التي تعاني متاعب في الدفع قروضاً قصيرة الأجل لتدعيم عملتها أو السماح لها بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها، وهذا هو ما حدث فعلاً بالنسبة لفرنسا في السوق الأوربية المشتركة. وعموماً فأن مسألة التنسيق المالي والنقدي في الدول الأعضاء يجب أن تحظي بمزيد من الاهتمام إذا أريد للتكتل أن ينجح في تحقيق أغراضه إذ لا يمكن أن يقوم تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول في ظل أنظمة مالية ونقدية متباينة تؤدي إلى تفاوت في الأثمان وفي النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث

أهم تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم

الفصل الثالث

أهم تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم

المقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهد الاقتصاد العالمي تطوراً كبيراً وخاصة في اتساع نطاق السوق وذلك بقيام العديد من التكتلات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والقارتين الآسيوية والأفريقية، وأصبحت هذه التكتلات الاقتصادية موضوع بحث واهتمام خاص في العالم وذلك بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة التي برهنت وأكدت على أهمية التكامل الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي للدولة المتكاملة اقتصادياً، وقد ساهم العديد من الاقتصاديين في دراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية وما ينجم عنها من توسع في التجارة الخارجية أي زيادة حجم التبادل التجاري وتحسين ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى توفير العملات الصعبة التي يتم استخدامها في عمليات التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي. في هذا الفصل تم استعراض تجارب التكتلات الاقتصادية حول العالم في خمس مباحث، في المبحث الأول تم استعراض عن تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي، في المبحث الثاني تم استعراض عن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا)، في المبحث الثالث تم استعراض عن تجربة التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، في المبحث الرابع تم استعراض عن تجربة التكتلات الاقتصادية في أفريقيا، وفي المبحث الخامس تم استعراض **عن تجربة التكتلات الاقتصادية في قارة آسيا.**

المبحث الأول. تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي:

بعد الحرب العالمية الثانية أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعاً سيئة، فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب، ومزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفيتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية، وكذلك تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية الذي أدى إلى الحد من حجم التجارة الخارجية، وبدأت أوروبا في البحث عن حلول للخروج من هذا المأزق، فوجدت أن الحل يكمن بالسير في الطريق باتجاه التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منقطة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي.

ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي، فإنه يمكن تناوله من حيث النشأة ومراحل التطور، والأهداف، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

اولاً. النشأة ومراحل التطور:

يلاحظ أن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي) والإعلان عنه في أول يناير 1993م، وانضمام بعض دول الافتا عام 1994م وهي النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد ليصبح 27 دولة عضواً، قد تحقق بعد أن مر بعدة مراحل حوالي الخمسين عاماً، وهذه المراحل هي:

أ. إعلان مارشال:

عندما أعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947م، عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية وهو ما يعرف «بمشروع مارشال»

لإعادة بناء أوروبا، وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى «بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء هي ألمانيا، النمسا، النرويج، البرتغال، أيرلندا، إيطاليا، السويد، الدنمارك، بريطانيا، بلجيكا، تركيا، سويسرا، فرنسا، اليونان، هولندا، ولوكسنمبورغ.

ب. مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب:

نسبة لما قدمه روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في 9 مايو 1950م من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب، وقد تم إقراره من ست دول أعضاء هي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبرج، وهولندا. في 18 أبريل 1956م، وكان بداخله النواة الخاصة بإقامة البرلمان الأوروبي، حيث شكل لهذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية (فوق الدول).

ج. الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية:

في 2 يونيو 1955م قررت الدول الست الأعضاء في تكتل الفحم والصلب تحقيق مزيد من الاندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة عامة وإنشاء صندوق استثماري أوروبي، وتم إقرار هذا التجمع في أول يناير 1958م مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة.

د. السوق الأوروبية المشتركة:

وهو الاسم الشائع للجماعة الأوروبية European Community التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 25 مارس 1957م، حيث اتفق فيها على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وأيضاً إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، ومع حلول أول يوليو 1967م نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية، والتي أطلق عليها اسماً شائعاً هي السوق الأوروبية المشتركة، واتفق على اكتمال مقوماتها

في فـــترة تـــتراوح بـــين 12 إلى 15 عامـــاً. وتلخصـــت أهـــداف تلـــك الســـوق في الآتـــي:

1. إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.
2. إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق.
3. وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء.
4. إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال.
5. إتباع سياسة زراعية مشتركة.
6. رسم سياسة مشتركة للنقل.
7. تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.
8. تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
9. تدعيـم الاسـتثمار في دول السـوق خاصـة في المناطـق المتخلفـة نسـبياً داخـل السـوق، وتحسـين أحـوال العمالـة.

ويلاحـظ أنـه بعـد عـام واحـد فقط مـن إنشـاء السـوق الأوربيـة المشـتركة كانت الجماعـة الأوربيـة قد أنجـزت إتمام الاتحـاد الجمركي بـين أعضائها وتـم بموجبه إزالـة الحواجـز الجمركية بـين الدول الأعضاء السـت هـي: بلجيكا، فرنسـا، ألمانيا، ايطاليـا، لوكسـمبورج، هولنـدا، وكذلـك نجحت في إتباع سياسـة زراعية مشـتركة، وخـلال العقديـن التاليـين توسـعت الجماعة حيث ضمـت في عـام 1973م كلا من بريطانيـا والدانمـارك وايرلنـدا ثـم اليونـان في عـام 1981م وكلا مـن البرتغـال وأسـبانيا في عـام 1986م، وبالتـالي أصبح عدد الـدول في هذا التاريـخ اثنتي عشرة دولـة. وقـد تم إنشـاء بنك الاسـتثمار الأوروبـي اسـتكمالاً لمقومات السـوق، والذي يهـدف إلى تحقيـق التـوازن في التنميـة الاقتصاديـة بـين الـدول الأعضـاء، وكذلك صنـدوق التنميـة لتشـجيع الإنمـاء الاقتصـادي داخل المقاطعـات ومناطـق النفوذ التابعـة للـدول الأعضـاء طبقاً لاتفاقيـة روما.

هـ. الاتحاد الأوروبي ومعاهدة ماستريخت واتساع العضوية:

في فبراير 1986م تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من أول يوليو 1987م، والذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية الموحدة) اعتباراً من أول يناير 1993م، وقد اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبي واستكماله طبقاً لمعاهدة ماستريخت نسبة إلى مدينة ماستريخت على حدود هولندا في 7 فبراير 1992م، والتي أصبحت سارية المفعول من عام 1993م بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الاتحاد.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في الآتي:

1. المرحلة الأولى (1990 – 1994م):

وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وبالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

2. المرحلة الثانية (1995 – 1998م):

وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخماً في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات

عــن الأهــداف الموضوعــة، وتطبيــق سياســة للإصــلاح المــالي بحيــث لا يزيــد العجــز في الموازنــة العامــة للــدول عــن 3% مــن الناتــج المحــلي الإجمــالي وألا تزيــد قيمــة الديــن العــام عــن 60% مــن هــذا الناتــج.

3. المرحلة الثالثة (1999 – 2002م):

وكانــت تهــدف إلى إنشــاء البنــك المركــزي الأوروبــي والذي يقوم برســم السياســة النقديــة للمجموعــة الأوروبيــة وإصــدار العملــة الموحدة.

وقــد تحققــت هذه المرحلــة بالفعــل بإصدار العملــة الأوروبيــة الموحــدة المتمثلة في اليــورو في ينايــر 1999م من خلال تخــلي دول أوروبية أعضــاء في الاتحاد الأوروبي عــن عملاتهــم والعمل مــن خلال عملة اليــورو التــي أصبحت ثاني عملة في تســوية المعامــلات الدولية بعد الــدولار الأمريكي. ويلاحــظ أن التكتل الاقتصــادي الأوروبي قد دخل باســتكمال هــذه المرحلــة إلى مرحلة الاندمــاج الكامل.

ومــن ناحيــة أخــرى يلاحــظ أن التكتــل الاقتصــادي الأوروبــي يعمــل على اتســاع العضويــة وضــم دول جديــدة للاتحاد، فعنــد إعلان قيــام الاتحــاد الأوروبي في أول ينايــر 1993م كان عــدد الــدول الأعضــاء 12 عضــواً، وفي عــام 1994م وصل عدد الأعضــاء إلى 15عضــواً بانضمــام ثلاث دول مــن جماعة الافتا EFTA وهي الســويد والنمســا وفنلنــدا، وفي الطريــق النرويــج ودول أخرى، بــل هناك اتجاه مــن الاتحاد الأوروبــي إلى توســيع العلاقــات الاقتصاديــة الدولية له مــن خلال إقامة ما يســمى بالمشــاركة الأوروبيــة المتوســطية مــع دول شرق البحر المتوســط ومنها مصر.

ثانياً. أهداف التكتل الاقتصادي الأوروبي:

بالإضافــة إلى مــا يتــم تحليلــه عــبر مراحــل التطــور المختلفــة للتكتــل الاقتصادي الأوروبــي، فإنــه يمكــن رصــد الأهــداف التاليــة لهــذا التكتــل الاقتصادي:

1. خلــق ســوق تجاريــة موحــدة ذات قــدرة إنتاجيــة أكثــر كفــاءة وطاقــة اســتيعابية ضخمــة بــدون حواجــز حدوديــة، وإلغــاء القيــود التعريفيــة، والقيــود الكميــة والتمييزيــة بــين الــدول الأعضــاء في التكتــل الاقتصــادي.

2. تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.

3. انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، وبما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.

4. دخول القرن الحادي والعشرون بصورة تسمح للتكتل الأوربي بأن يلعب دوراً أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية بل والسياسية.

5. تحقيق الوحدة النقدية الأوربية والاستقرار النقدي في أوروبا، وإقامة البنك المركزي الأوروبي، وتحويل وحدة النقد الأوربية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية، من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.

6. العمل بصفة مستمر صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

7. العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، وكذلك زيادة معدلات النمو، وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي الأوروبي.

ثالثاً. مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

ومن أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو وهي كالآتي:

1. المفوضية الأوروبية:

ومقرها في بروكسل ببلجيكا، وهي الهيئة التنفيذية للإتحاد الأوروبي، ومسئولة عن تنفيذ وتطبيق بنود اتفاقية روما وقرارات مجلس الوزراء،

وتتحدث المفوضية باسم الاتحاد الأوروبي بناء على تفويض محدد من قبل مجلس الوزراء.

2. مجلس الوزراء:

وهو يمثل الوحدة الإدارية التي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل المتواجدة على نطاق الاتحاد الأوروبي ككل، ولا يستطيع مجلس الوزراء القيام بهذا الدور إلا بناء على اقتراح من المفوضية، وفي البداية كان يتطلب اتخاذ القرار الموافقة بالإجماع من أعضاء مجلس الوزراء، ولكن الآن يتطلب موافقة الأغلبية في المجلس، أما فيما يتعلق بالتصويت فيكون لكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع أهمية الدولة، فمثلاً عدد الأصوات الممنوحة لكل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا أربعة أصوات للدولة الواحدة، وصوتان لكل دولة من بلجيكا وهولندا أما لوكسمبرغ فلها صوت واحد، ومن خلال مجلس الوزراء تستطيع الحكومات القومية أن تؤثر وتراقب تطور الإتحاد الأوروبي وذلك من خلال الموافقة على أو تعديل أو رفض مقترحات المفوضية الأوروبية.

3. البرلمان الأوروبي:

ينتخب البرلمان الأوروبي من قبل الناخبين في الدول الأعضاء في الاتحاد ويخصص لكل دولة عضو في الاتحاد عدد من المقاعد يتناسب مع أهمية هذه الدولة في الاتحاد، والبرلمان الأوروبي لا يمثل هيئة تشريعية تحرر القوانين لأن المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء هما اللذان يقومان بهذه المهمة، وعليه فإن البرلمان هيئة للرقابة والمشورة، وتقوم المفوضية الأوروبية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الأوروبي كما أن للبرلمان الحق في إقامة المفوضية الأوروبية أو عزلها وذلك بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

4. المجلس الأوروبي:

يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية، يعقد اجتماعاته ثلاث مرات في السنة

5. **محكمة العدل الأوروبية:**

ووظيفتها الرئيسية تتمثل في تفسير القوانين وفض المنازعات بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفراداً أو شركات أو حكومات قومية، وقراراتها ملزمة لجميع الأطراف في الاتحاد الأوروبي.

6. **البنك المركزي الأوروبي:** تتمثل مهامه الأساسية في الآتي:

- رسم سياسة سعر الصرف الأوروبي.
- تولي عمليات إصدار وتداول وإدارة الكتلة النقدية المعروضة واتخاذ الإجراءات اللازمة لصك العملات، واستبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء.
- التحكم في معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها باستخدام آليات أسعار الفائدة والتأثير على مستويات العرض النقدي.

المبحث الثاني. التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا):

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement ولذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوربي، حيث إن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصادياً واجتماعياً وهذا التكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية الذين قد ينضموا إليه في المستقبل.

ولإلقاء الضوء على هذا التكتل الاقتصادي بشيء من التفصيل يمكن تناوله من حيث النشأة والأهداف وتقييم أبعاد الاتفاقية.

أولاً. نشأة النافتا:

بدأت فكرة النافتا بالظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب الذي تميز بالركود الاقتصادي وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصادي فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية، باعتبارها الدينمو الذي يحرك عملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وانخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى، وعليه فقد فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك وقد شجع الأمريكيتين على هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكتب لمشروع اتفاقية النافتا أن يمر في الكونغرس في عهد الرئيس بوش الأب وذلك لسيطرة الديمقراطيين على كل من المجلسين التشريعيين وكان الديمقراطيون يعارضون هذه الاتفاقية إلا أنه تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس بيل كلينتون الذي أكد أن هذه الاتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي وزيادة فرص الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف، ولكن المعارضين لهذه الاتفاقية وعلى رأسهم نقابات العمال الذين رأوا أن هجرة المصانع إلى المكسيك للاستفادة من مزايا انخفاض أجور العمال سوف تؤدي إلى بطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أبدى المزارعون في هذه الأخيرة تخوفهم من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لانخفاض الطلب عليها ولكن في النهاية تمت الموافقة على هذه الاتفاقية في الكونغرس بعد مداولات طويلة وبعد أن أبدت المكسيك تنازلات جانبية من جانبها خصوصاً في الأمور التي تتعلق بشروط التبادل التجاري لبعض المنتجات الزراعية التي تؤثر سلباً على المزارعين الأمريكيين، وقد ضمت النافتا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكاني قدره 378 مليون نسمة ودخلت حيز التنفيذ في أول يناير 1994م بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول.

ثانياً. أهداف النافتا:

يسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

1. زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.
2. إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء.
3. زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.
4. علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.
5. تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.
6. زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقية الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.
7. محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان.

ثالثاً. تقييم أبعاد الاتفاقية:

تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية اكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم، حيث يضم 468 مليون نسمة في عام 2010م وإجمالي الناتج المحلي لدولها يقدر بحوالي 19.3 تريليون دولار أمريكي في نفس العام، وأن إنجاز نافتا سيفيد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بزيادة المنافسة في أسواق السلع فضلاً عن تخفيض أسعار الكثير من السلع للمستهلكين الأمريكيين، وقد قررت غرفة التجارة الأمريكية رفع تنافسيتها أمام أوروبا وآسيا، ونظراً لان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر بنحو 20 مرة من اقتصاد المكسيك فان مكاسبها من نافتا ستكون اصغر بكثير من مكاسب المكسيك، وهذه الأخيرة ستستفيد من زيادة سرعة الوصول إلى السوق الضخم للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إعادة رؤوس الأموال الهاربة.

وتشير الدراسة التطبيقية أن تحرير التجارة وزيادة ثقة المستثمر ونمو الإنتاجية يتوقع أن ترفع رفاهية المكسيك بمقدار 11% كما يتوقع أن تؤدي زيادة فرص التوظيف في المكسيك وارتفاع الأجور فيها إلى تخفيض الضغط الذي يواجهه الآن كثير من المكسيكيين للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير الكثير من التوقعات والدراسات أن المزايا التي يمكن أن تعود من قيام نافتا كثيرة منها أن هذا التكتل سيؤدي إلى زيادة في الدخل بين 2.2 إلى 6.1 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وبين 1.6 إلى 5.8 مليار دولار في المكسيك و2.8 مليار دولار في كندا.

أما المزايا على مستوى كل دولة فيمكن توضيحها في ما يلي:

أ. المكسيك:

تشير كثير من الدراسات أن المكسيك هي المستفيد الأول والأكبر من هذا التكتل، مما يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك، ويعزز من ثقة

المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المكاسب التالية:

1. زيادة الاستثمارات والتكنولوجية التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها.

2. إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من المجالات سيزيد من معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية.

3. التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها.

4. الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

5. زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظراً لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

ب. الولايات المتحدة الأمريكية:

تستفيد هي الأخرى من المزايا التالية:

1. فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي سيساهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

2. تدفق الاستثمارات الأمريكية، حيث يتوقع أن تبلغ التدفقات من هذه الاستثمارات حوالي 2.5 مليار دولار سنوياً.

3. زيادة نسبة التشغيل، وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية.

4. اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظراً للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور المكسيكية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنوياً إلى حوالي ضعف معدل نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يكسب الصادرات المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أو الآسيوي.

ج. كندا:

في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فإن هناك فرص ومكاسب عديدة يمكن لكندا أن تحققها من خلال فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتدفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة، ويسمح ذلك أيضاً بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في المكسيك كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

ورغم المكاسب التي حققتها الدول الثلاث إلا أن هناك عدة تحديات ستواجهها هذه الدول لاسيما المكسيك، فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء هذا التكتل لم تتحقق النتائج المرجوة منه، فالنمو الاقتصادي المحقق يبقى بعيداً نسبياً عن المعدل المعلن عنه. كما انبثق عن هذا التكتل عدة إفرازات سلبية ومتباينة حسب البلدان، خاصة فيما يتعلق بالشقين الاجتماعي والزراعي، إذ زادت الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتركزت الثروة في يد عدد محدود من الأفراد، كما انخفض متوسط الدخل الفردي ولوحظت زيادة مذهلة في عدد العمال المهاجرين، وتدهور كبير في المجال البيئي.

أمـا في المجـال الزراعـي، فقـد شـهدت الزراعـة المكسـيكية أسـوأ الأزمـات في تاريخهـا نتيجـة التأثـير السـلبي للـواردات المدعمـة الآتيـة مـن دول الشـمال، كمـا أن هنـاك اتجـاه تدريجـي لفقـدان الطابـع الدائـم للزراعـة، بسـبب تركـز الإنتـاج في رحـاب الـشركات المتعـددة الجنسـيات حيـث تتوفـر رؤوس الأمـوال الكبـيرة عـلى حسـاب المنتجـين الصغـار، ممـا يـؤدي إلى انتقـال الأراضي مـن جيـل إلى جيـل آخـر، ويرافـق ذلـك فقـدان بعـض السـيادة الوطنيـة.

وأخـيراً يمكـن القـول أنـه رغـم التبايـن الشـديد في إجمـالي الناتـج المحـلي، وعـدد السـكان ونصيـب الفـرد مـن الدخـل في الـدول الثـلاث وذلـك لصالـح أمريـكا وكنـدا عـلى حسـاب المكسـيك ألا أن هـذا التحالـف قـد وجـد أصـلاً لغـرض تأمـين واردات أمريـكا وكنـدا مـن البـترول والغـاز الطبيعـي مـن المكسـيك التـي تملـك احتياطيـاً كبـيراً منـه.

المبحث الثالث. تجربة التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية:

إن التجـارب ليـس ظاهـرة جديـدة في قـارة الأمريكيـة اللاتينيـة فقـد كانـت هنـاك مبـادرات طموحـه يعـود بعضهـا إلى السـتينيات والسـبعينيات مـن القرن المـاضي، وقـد تصاعـدت تلـك التجـارب في التسـعينات مـن القـرن نفسـه، مـن أهـم تلـك التجـارب:

أولاً. السوق المشتركة لأمريكا الوسطى Central American Common Market:

يعـود تاريـخ إقامـة السـوق المشـتركة لأمريـكا الوسـطى إلى عـام 1960م، ويبلـغ عـدد أعضـاء السـوق خمسـة دول هـي: (كوسـتاريكا، السـلفادور، جواتيمـالا، هنـدوراس، ونيكاراجـوا)، وكانـت تهـدف إلى إقامـة منطقـة تجـارة حـرة بـين الـدول الأعضـاء، ثـم إقامـة إتحـاد جمركـي، وتنسـيق السياسـات الماليـة والنقديـة، غـير أن كل هـذه الأهـداف توقفـت فقـط عنـد مرحلـة إقامـة منطقـة التجـارة الحـرة.

ثانياً. منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (لافتا) The Latin American Free Trade Association (LAFTA):

أنشئت هذه المنطقة في عام 1960م، وتتكون من الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، باراجواي، بيرو، أوروجواي، وفنزويلا. وكانت تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة، ومحاولة الوصول إلى وحدة مع السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية، ولكن هذه الأهداف لم تتحقق.

ثالثاً. مجموعة الاندين Andes Group:

أنشئت هذه المجموعة في عام 1969م، وتضم دول الأعضاء خمسة كل من (بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، فنزويلا)، وكانت تهدف إلى تمويل المشروعات الصناعية، والإسراع بالتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها للوصول إلى اتحاد جمركي.

رابعاً. منطقة التجارة الحرة الكاريبي Caribbean Community (CARICOM):

أنشئت هذه المنطقة في عام 1968م، وتضم الدول الأعضاء حوالي ثمانية دولة وهي: (انتيجوا، باربادوس، جيانا، ترينداد، توباجو، جامايكا، جزر وارد، جزر وندوارد)، وتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة. وتجدر الإشارة إلى أن تلك التجارب لم تحقق أهدافها المخططة والتي تركزت أساساً في تحرير التجارة للوصول إلى سوق مشتركة، ولم يتحقق أي نجاح في تعميق فرص التعاون والتكامل بأشكال متطورة بين الدول بعضها البعض في تلك الاتفاقيات، بل الأكثر من ذلك، أن كثيراً من الدول قررت الانسحاب من تلك الاتفاقيات، وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت مجموعة الأنديز بعض النجاح والإنجازات، التي تؤكد إمكانية إيجاد مدخل إقليمي للتكتل الاقتصادي الأكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

المبحث الرابع. تجربة التكتلات الاقتصادية في أفريقيا:

أفريقيا ليست بعيداً عن ظاهرة التكتلات حيث توجد بها العديد من التجمعات السياسية والاقتصادية لرعاية مصالحها مجتمعة ولإيجاد التعاون المطلوب بينها من جهة وبينها والعالم الخارجي من جهة أخرى، وتوفير أفضل مناخ لتطبيقه واقعاً، والاستفادة مما يتيحه التكتلات من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار إضافة إلى قوة تنافسية مبنية على الإمكانات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في الدول الأفريقية. فهناك منظمة الوحدة الأفريقية التي تم تحويلها إلى الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الايموا)، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس)، وتجمع دول الساحل والصحراء، والمؤسسة الحكومية للتنمية ومحاربة الجفاف «إيقاد. وفيما يلي نتناول أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الأفريقية:

أولاً. الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الايموا) Economic and Monetary Union of West Africa (UEMOA):

أنشئ الاتحاد في 12 مايو 1962م بعضوية خمس دول هي: بنين (داهومي آنذاك)، بوركينا فاسو (فولتا العليا آنذاك)، ساحل العاج، النيجر، والسنغال، وفي العام التالي انضمت توجو للاتحاد، ثم انضمت مالي في يناير 1984م، وفي عام 1973م روجعت اتفاقية الاتحاد لإضافة مزيد من الصلاحيات للبنك المركزي لدول غرب أفريقيا، كما أنشئ بنك تنمية دول غرب أفريقيا، ووقعت اتفاقية جديدة للتعاون مع فرنسا، ونظراً للاضطرابات التي شهدتها اقتصاديات الدول الأعضاء في ثمانينيات القرن العشرين بفعل الصدمات الخارجية وانخفاض أسعار المواد الأولية، أعيد النظر في طبيعة الاتحاد من أجل زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي لمواجهة تلك المخاطر والأزمات الاقتصادية، ولتحقيق مزيد من التنمية،

وفـوض محافـظ البنـك المركـزي لـدول غـرب أفريقيـا بإعـداد اتفاقيـة لهـذا الغـرض، وهـي الاتفاقيـة التـي أعـادت بنـاء الاتحـاد، ووقعـت في 10 يناير 1994م، ودخلـت حيـز التنفيـذ في أغسـطس مـن نفـس العـام بعـد تصديـق الـدول الأعضـاء، وهـي: بنـين، بوركينـا فاسـو، سـاحل العـاج، مـالي، النيجـر، السـنغال، وتوجـو، ثـم انضمـت غينيـا بيسـاو في 2 مايـو 1997م.

أهداف الاتحاد:

يهـدف الاتحـاد إلى تعزيـز التعـاون النقـدي بـين الـدول الأعضـاء. وتتضمـن اتفاقيتـه التأسيسـية الأهـداف التاليـة:

1. دعم القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء.
2. تنسيق الخطط الاقتصادية للدول بإجراءات ونظم مراقبة جماعية.
3. إنشـاء سـوق مشـتركة عـلى أسـاس حريـة انتقـال الأفـراد والسـلع والخدمـات ورؤوس الأمـوال، ووضـع تعريفـة خارجيـة وخطـط تسـويقية مشـتركة.
4. تنسـيق السياسـات القطاعيـة الوطنيـة بتبنـي إجراءات وسياسـات مشـتركة في المجـالات الرئيسـية للنشـاط الاقتصادي.
5. تنسيق التشريعات وفق ما تقتضيه ضرورات السوق المشتركة.

الهيكل التنظيمي للاتحاد:

يتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد في الآتي:

1. مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

وهـو أعـلى سـلطة في الاتحـاد، ويختـص بوضـع الاتجاهـات العامـة والخطـط والسياسـات الخاصـة بالاتحـاد، والتحقـق مـن سـير عمله لإنجـاز أهدافـه. ووفقاً للاتفاقية المؤسسـة للاتحـاد، يحق للمؤتمر إنشـاء مؤسسـات وهيئات استشـارية.

2. مجلس الوزراء:

من مهامه التحقق من تنفيذ التوجيهات العامة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، والتصديق على ميزانية الاتحاد، وإصدار اللوائح والقوانين التي تعدها لجنة من الخبراء من الدول الأعضاء. وللمجلس أن يرفع توصيات وآراء للمؤتمر أو طرحها على الخبراء لدراستها.

3. المفوضية:

وتتكون من ثمانية أعضاء يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويختار المؤتمر أيضاً رئيس المفوضية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويؤدي الأعضاء الثمانية قسماً خاصاً أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد قبل توليهم مهامهم. ويتولى رئيس المفوضية تعيين مساعديه الإداريين. وتعتبر المفوضية الذراع التنفيذي للاتحاد، وتعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات والمجلس الوزاري. وقد دشنت المفوضية في 30 يناير 1995م، ومقرها في واجادوجو في بوركينا فاسو.

4. محكمة العدل:

وتتكون من ثمانية أعضاء يختارهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمدة ستة أعوام قابلة للتجديد. وتنظر المحكمة في مدى تنفيذ اتفاقية الاتحاد، ولها حق تفسير بنود الاتفاقية ومراقبة تطبيقها. وقد أنشئت المحكمة في 27 يناير 1995م، ومقرها في واجادوجو في بوركينا فاسو.

5. ديوان المحاسبة:

ويتكون من ثلاثة أعضاء يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويختص ديوان المحاسبة بمراقبة كافة حسابات أجهزة الاتحاد للتأكد من دقتها وفاعلية توظيف موارد الاتحاد. ومقر الديوان في واجادوجو في بوركينا فاسو.

6. برلمان الاتحاد واللجنة البرلمانية:

نصت اتفاقية تأسيس الاتحاد على إنشاء برلمان الاتحاد، وإلى أن تتحقق تلك الغاية تأسست اللجنة البرلمانية التي تتكون من أربعين عضواً برلمانياً، حيث يختار المجلس التشريعي في كل دولة خمسة أعضاء. وتعقد اللجنة دورتين عاديتين سنوياً، وتناقش تقرير رئيس المفوضية السنوي حول أداء الاتحاد. وقد بدأ عمل اللجنة في 27 مارس 1998م، ومقرها في باماكو في مالي.

7. غرفة المشورة الإقليمية:

مقرها في لومي وتضم غرف المشورة والجمعيات النقابية والمنظمات المهنية للدول الأعضاء، وقد بدأت أعمالها في 3 أبريل 1998م.

8. البنك المركزي لدول الاتحاد وبنك دول غرب أفريقيا للتنمية:

وهما جهازان متخصصان مستقلان يسهمان بمقتضى الاتفاقية في تحقيق أهداف الاتحاد.

ثانياً. الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو) Southern African Customs Union (SACU):

يعتبر الاتحاد الشكل الأكثر تقدماً للتكامل الإقليمي على مستوى القارة الأفريقية، وأقدم اتحاد جمركي على مستوى العالم، إذ يرجع الأساس القانوني لتأسيسه إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي عام 1910م بين اتحاد جنوب أفريقيا ودول المندوبية السامية الثلاث وهي: بتسوانا، ليسوتو، وسوازيلاند. لكن بعد حصول الدول الثلاث على استقلالها في الستينيات بدأت تفكر في تغيير الوضع التعسفي الذي خضعت له في الاتحاد من قبل، وتفاوضت مع جنوب أفريقيا عام 1969م بغرض زيادة نصيبها من إيرادات الاتحاد وتقليل التفاوت الذي كان واضحاً في صيغة اتفاقية 1910م، فتم توقيع اتفاقية جديدة للاتحاد الجمركي في 11 ديسمبر

عـام 1969م، ودخلـت حيـز التنفيـذ في مـارس 1970م بعـد حصولهـا عـلى اسـتقلالها مـن جنـوب أفريقيـا. ويقـع مقـره في بريتوريـا بجنـوب أفريقيـا. ويعتـبر الاتحـاد منطقـة جمـارك حـرة، أي أنـه لا توجـد تعريفـة جمركيـة عـلى الـواردات بـين الـدول الأعضـاء. ورغـم توافـر هـذه الميـزة في مناطـق التجـارة الحـرة إلا أن صيغـة الاتحـاد الجمركـي أكثـر تكامـلاً مـن مناطـق التجـارة الحـرة، حيـث يفـرض الاتحـاد الجمركـي عـلى الـدول غـير الأعضـاء فيـه تعريفـة جمركيـة خارجيـة مشـتركة، بينمـا تفـرض الـدول الأعضـاء في مناطـق التجـارة الحـرة تعريفـات مسـتقلة تجـاه الـدول غـير الأعضـاء.

وبالإضافـة للتعريفـة الجمركيـة المشـتركة فـإن اتفاقيـة 1969م تفـرض ضريبة مشـتركة لـكل الأعضـاء، وتوضـع كل الرسـوم الجمركيـة والضرائـب المجمعـة في الاتحـاد الجمركـي في صنـدوق الإيـرادات القومـي ومقـره في جمهوريـة جنوب أفريقيا، وتقسـم هذه الإيـرادات بين الدول الأعضـاء طبقاً لصيغة تقاسـم الإيرادات الموضحـة في الاتفاقيـة، حيـث تحصل الـدول الأعضاء على حصص معينة محسـوبة مـن دخـل الصندوق باسـتثناء جنـوب أفريقيا التي يذهـب إليها كل مـا يتبقى بعد توزيـع الحصـص، ويمثـل دخـل الاتحاد نسـبة كبـيرة مـن الدخل الرسـمي لدول الاتحـاد عدا جنـوب أفريقيا، كمـا تربـط الاتفاقية بـين الأنظمة التجاريـة في الدول الأعضـاء، وكذلك بـين قيـم عملاتها عدا بتسـوانا.

لكـن محدوديـة الإطـار الديمقراطـي لاتخـاذ القـرارات المشـتركة أدى إلى قصـور الاتحـاد في تحقيـق أهدافـه ممـا دعا الـدول الأعضـاء لإعـادة المفاوضـات المتعلقة بتعديـل بنـود الاتفاقيـة بعـد تشـكيل حكومة الوحـدة الوطنيـة في جنـوب أفريقيا في أبريـل 1994م، وذلـك بهدف تطبيـق الديمقراطية في الاتحـاد، وتلبية احتياجات دولة عـلى نحـو أفضل.

المبادئ والأهداف الاتحاد:

يعمـل الاتحـاد وفـق مبـدأ حريـة انتقـال السـلع بـين الـدول الأعضـاء والتزامها بتعريفـة جمركيـة مشـتركة عـلى السـلع المسـتوردة مـن خـارج الاتحـاد تحددها

جنـوب أفريقيـا، وتلتـزم بهـا بقيـة الـدول الأعضـاء. وقـد حـددت الاتفاقيـة المنشـئة للاتحـاد أهدافـه الرئيسـية فيمـا يـلي:

1. تحقيق التكامل الإقليمي.
2. تسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
3. تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة في المنطقـة ككل، خاصـة بالنسـبة للأعضـاء الأقـل تقدمـاً.

الهيكل التنظيمي:

يتكـون الهيـكل التنظيمـي للاتحـاد مـن مجلـس الـوزراء، المفوضيـة، المحكمـة، والأمانـة.

1. مجلس الوزراء:

وتمثـل فيـه كل دولـة عضـو بوزيـر واحـد، ويجتمـع المجلـس أربـع مـرات سـنوياً، حيـث يتخـذ قـرارات الاتحـاد المهمـة التـي تكـون بالإجمـاع.

2. المفوضية:

وهي جهاز إداري يشمل ثلاث لجان فنية ولجنة زراعية.

3. المحكمة:

وهـي هيئـة مسـتقلة مـن الخـبراء تقـدم تقاريرهـا مبـاشرة إلى مجلس الـوزراء، وهـي مسـئولة عـن تحديـد التعريفـة الجمركيـة المشـتركة، وآليـات مكافحـة الإغـراق.

4. الأمانة:

وتختـص بالعمليـات اليوميـة لصنـدوق الإيـرادات الـذي يمـول أنشـطتها. وبالإضافـة إلى هـذه الأجهـزة الرئيسـية، يجتمـع رؤسـاء الاتحاد سـنوياً لمناقشـة

الأمـور المتعلقـة بالاتفاقيـة، كمـا يضـم الاتحـاد مجموعـة مـن اللجـان الفنيـة، وهـي: لجنـة الجمـارك الفنيـة، لجنـة التجـارة والصناعـة، ولجنـة الزراعـة. وتجتمـع كل لجنـة ثـلاث مـرات في السـنة.

ثالثاً. الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) Economic Community of West African States (ECOWAS):

شـهد إقليـم غـرب أفريقيـا عـدداً مـن تجـارب التكامـل بـين مجموعـة مـن الـدول بعـد اسـتقلالها لكنهـا بـاءت بالفشـل، ومـن هـذه التجـارب الاتحـاد الجمركـي لغـرب أفريقيـا الـذي تأسـس في عـام 1959م، ومجلـس الوفـاق أو الاتحـاد النقـدي لغـرب أفريقيـا الـذي تأسـس في عـام 1962م ليحـل محـل الاتحـاد النقـدي لغـرب أفريقيـا الفرنسـية، ومنطقـة التجـارة الحـرة التـي تأسسـت في عـام 1964م، ثـم تحولـت الجهـود إلى إقامـة تجمـع اقتصـادي يضـم كل دول الإقليـم، وقـد تـم ذلـك عـلى عـدة مراحـل، ففـي اجتمـاع جماعـة مونروفيـا في أبريـل عـام 1968م أعلـن رسـمياً عـن خطـط تكويـن الجماعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب أفريقيـا التـي تأسسـت فعليـاً بتوقيـع 15 دولـة عـلى اتفاقيـة لاجـوس المنشـئة لهـا في 28 مايـو عـام 1975م والتـي دخلـت حيـز التنفيـذ في يوليـو مـن العـام نفسـه، وتـم التصديـق عـلى البروتوكـولات الخاصة بالاتفاقيـة في أول قمـة لرؤسـاء الـدول والحكومـات في لومـي بتوجـو والتـي انعقـدت في نوفمـبر عـام 1976م.

وحـين نشـأت الجماعـة في عـام 1975م كان عـدد أعضائهـا 15 دولـة، ثـم انسـحبت موريتانيـا منهـا في ديسـمبر 1975م، وانضمـت لهـا جـزر الـرأس الأخـضر عـام 1977م، فأصبـح أعضاؤهـا هـم: (بنـين، بوركينافاسـو، جـزر الـرأس الأخـضر، سـاحل العـاج، جامبيـا، غانـا، غينيـا بيسـاو، ليبيريـا، مـالي، النيجـر، نيجيريـا، السـنغال، سـيراليون، وتوجـو). وكان مقـر الجماعـة في لاجـوس، ثـم انتقـل إلى عاصمـة نيجيريـا الجديـدة أبوجـا في عـام 1995م.

وقـد عدلـت الاتفاقيـة المنشـئة للجماعـة في قمـة رؤسـاء الـدول والحكومـات في كوتوتـو في بنـين في يوليـو عـام 1993م بمـا يعكـس خـبرات التعـاون

الإقليمي في غرب أفريقيا في الأعوام الأولى للجماعة، ويأخذ في الاعتبار متطلبات الاندماج القاري. وتعمل الاتفاقية المعدلة على مد أواصر التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، فمن الناحية الاقتصادية تسعى الجماعة لإقامة سوق مشتركة بين دولها، واستخدام عملة موحدة فيها، ومن الناحية السياسية كان هدف الجماعة هو تأسيس برلمان للجماعة ومحكمة خاصة بها، وتولى الجماعة المسئولية الرسمية عن منع النزاعات بين أعضائها أو فضها حين وقوعها. وقد دخلت المعاهدة المعدلة حيز التنفيذ في أغسطس عام 1995م، وفي قمة رؤساء الدول والحكومات في ديسمبر عام 1999م تم التصديق على بروتوكول إنشاء آلية لمنع النزاعات وفضها وحفظ السلم والأمن في الإقليم.

أهداف الجماعة:

تهدف الجماعة إلى تعزيز التعاون بين دولها وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من أجل رفع مستوى معيشة مواطنيها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين العلاقات بين دولها من أجل المساهمة في تحقيق تنمية القارة الأفريقية وتقدمها. وتسعى الجماعة تحديداً لإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي على عدة مراحل تبدأ بتحرير التجارة بين دولها ثم إنشاء منطقة تجارة حرة وتبني تعريفة جمركية خارجية موحدة. ويهدف برنامج الجماعة النقدي في المدى المتوسط إلى تيسير التحويل بين العملات المحلية التسعة في الإقليم من أجل إنشاء عملة موحدة في الأجل الطويل، كما تسعى الجماعة لإزالة القيود على حرية انتقال مواطنيها في الإقليم، وربط دولها بشبكة حديثة ومتطورة من الطرق السريعة وشبكات الاتصال.

وقد التزمت الدول الأعضاء بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والتوفيق بينها من أجل تعزيز فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي وإنجاحها وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول الجماعة وإقامة اتحاد نقدي بينها، كما التزمت الدول الأعضاء بإزالة جميع العقبات أمام حركة مواطنيها وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الإقليم،

وتنسيق سياساتها الزراعية، وإقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والبحث والصناعات المعتمدة على الزراعة، وتطوير سياساتها الصناعية والاقتصادية والنقدية بشكل جماعي، والحد من التفاوت في مستويات التنمية في دولها. وتسمح الاتفاقية بتقديم تعويضات للدول التي يؤدي تحرير التجارة إلى خفض رسوم الواردات فيها، وتطبيق إجراءات حمائية من قبل أية دولة تتعرض لاضطرابات اقتصادية نتيجة تطبيق الاتفاقية.

الهيكل التنظيمي:

تشمل الأجهزة الرئيسية للجماعة قمة رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، الأمانة التنفيذية، واللجان الفنية المتخصصة. أما المؤسسات التابعة لها فهي برلمان الجماعة، صندوق الجماعة للتعاون والتعويض والتنمية، محكمة العدل، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة النقدية لغرب أفريقيا، ولجنة محافظي البنوك المركزية في غرب أفريقيا. ويتم اتخاذ القرارات في أجهزة الجماعة ومؤسساتها بالإجماع.

1. قمة رؤساء الدول والحكومات:

وهي السلطة العليا لاتخاذ القرار في الجماعة، وعليها مسئولية تطوير الأهداف العامة للجماعة وصياغتها. ويتم اختيار رئيس القمة بالتناوب بين الدول الأعضاء. وفي أغسطس عام 1997م تم اتخاذ قرار بأن تجتمع القمة مرتين كل عام، بدلاً من مرة واحدة، من أجل متابعة أنشطة الجماعة وتنسيقها.

2. مجلس الوزراء:

يتكون من ممثلين اثنين من كل عضو، ويتم اختيار رئيسه بالتناوب بين الأعضاء، ويجتمع المجلس مرتين على الأقل سنوياً، وهو مسئول عن تسيير أمور الجماعة.

3. الأمانة التنفيذية:

وعلى رأسها الأمين العام الذي ينتخب لمدة أربع سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة فقط، ومقرها في غينيا.

4. اللجان الفنية المتخصصة:

تضم ممثلين من الدول الأعضاء، وتعد برامج الجماعة ومشروعاتها في مجالات الزراعة والغذاء، والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة، والبيئة والموارد الطبيعية، والنقل والاتصالات والسياحة، والتجارة والجمارك والضرائب والإحصاءات والنقود والمدفوعات، والشئون السياسية والقضائية والقانونية، والأمن الإقليمي وشئون التكامل، والموارد الإنسانية والمعلومات والشئون الاجتماعية والثقافية، والإدارة العامة والمالية.

5. برلمان الجماعة:

يتكون من 120 عضواً يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات، ولكل دولة عضو خمسة مقاعد، ويتم توزيع بقية المقاعد بناء على الأوزان النسبية لعدد سكان الدول الأعضاء. ويتكون المكتب الإداري للبرلمان من رئيسه الذي ينتخبه أعضاء البرلمان لمدة خمس سنوات، وموظفين أخرين يتم انتخابهم لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، وهناك 13 لجنة فنية تغطي مجالات النشاط الخاصة بالبرلمان التي تشمل الدفاع والأمن والاقتصاد والمالية والطاقة والبيئة والموارد الطبيعية والشئون الخارجية وحقوق الإنسان والقوانين والأنظمة والتنمية الريفية والنقل والاتصالات وشئون المرأة والطفل، وقد عقد البرلمان أولى جلساته في نوفمبر 2000م في أبوجا بنيجيريا.

6. صندوق الجماعة للتعاون والتعويض والتنمية:

ويقوم بتمويل مشروعات في الدول الأعضاء، ومنح تعويضات لها، وتقديم ضمانات للاستثمارات الأجنبية، والمساهمة في جهود تنمية الدول الأكثر فقراً في الجماعة. ويدير الصندوق مجلس مديرين،

ويظل الرئيس التنفيذي للصندوق والمدير العام في موقعه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويبلغ عدد الموظفين في الصندوق مائة موظف، وبلغ رأس المال المدفوع 84 مليون دولار في عام 2000م، ويتم تمويل الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء إلى جانب التبرعات والمساهمات التي تتلقاها الجماعة من جهات خارجية، وفي عام 1988م تم التوصل إلى اتفاقيات مع البنك الأفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية من أجل الاشتراك في تمويل مشروعات الصندوق وتدريب أعضائه. وهناك محاولة لتعزيز موارد الصندوق المالية بالسماح لمشتركين من خارج الإقليم بالمساهمة في رأس ماله. وفي قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة التي انعقدت في ديسمبر في عام 1999م تقرر تحويل الصندوق إلى بنك للاستثمار والتنمية يتكون من قسمين أحدهما بنك استثماري إقليمي، والآخر صندوق تنمية إقليمي.

7. محكمة العدل:

تأسست وفقاً للاتفاقية المعدلة، وبدأت عملها في يناير عام 2001م، حيث عرضت عليها آنذاك سبع قضايا. ويستمر أعضاؤها في مناصبهم لخمس سنوات قابلة للتجديد.

8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تأسس وفقاً للاتفاقية المعدلة لدراسة ودعم قرارات الجماعة.

9. المؤسسة النقدية لغرب أفريقيا:

بدأت مباشرة عملها في يناير 2001م، وتحولت خلال عامين إلى بنك مركزي لغرب أفريقيا، ومقرها في أكرا بغانا.

10. لجنة محافظي البنوك المركزية في غرب أفريقيا:

تنسق تنفيذ برنامج الجماعة النقدي.

رابعاً. الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى:

هي منظمة حكومية إقليمية أنشئت بمقتضى اتفاقية وقعت في رواندا في 20 سبتمبر 1976م. والدول الأعضاء في المنظمة هي: بوروندي، جمهورية الكنغو الديمقراطية، ورواندا. وتهدف المنظمة إلى تحقيق ما يلي:

1. تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء والعمل على الاندماج بينها.
2. ضمان سلامة الدول الأعضاء.
3. إنشاء وتنمية الأنشطة الخاصة بالخدمات العامة.
4. حرية التجارة.
5. حرية انتقال الأفراد والبضائع.
6. تعزيز التعاون بشكل محدود في كافة المجالات السياسية والاقتصادية.

وتشمل هياكل المنظمة الأجهزة التالية:

1. بنك التنمية لدول منطقة البحيرات العظمى.
2. اللجنة الدائمة.
3. معهد بحوث الهندسة الزراعية والدواجن.
4. هيئة الطاقة.
5. مركز بحوث تنمية الثروة المعدنية بأفريقيا الوسطى.

وقد أدت الظروف السياسية في منطقة البحيرات العظمى وما شهدته من حروب أهلية وتداعياتها المختلفة إلى تجميد أنشطة المنظمة وتعطل أجهزتها الفنية.

خامساً. الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس):

في مؤتمر القمة الذي انعقد في ديسمبر 1981م اتفق قادة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا مع قادة الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى على المبادئ المؤسسة والمنظمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تأسست فعلياً في 18 أكتوبر عام 1983م بموجب اتفاقية بين المنظمتين. وتضم الجماعة حالياً 11 دولة هي: أنجولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكنغو الديمقراطية، جمهورية الكنغو، غينيا بيساو، الجابون، رواندا، ساوتومي، وبرنسيب. ويوجد مقر الجماعة في ليبرفيل في الجابون. وقد بدأت الجماعة أنشطتها عام 1985م، ولكنها توقفت بين عامي 1992م و1998م نظراً لتوقف الدول الأعضاء عن دفع اشتراكات العضوية، وأيضاً بسبب الصراعات السياسية في المنطقة.

المبادئ والأهداف:

تهدف الجماعة لتحقيق عدة أهداف هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتحقيق قدر كبير من الاستقلالية، ورفع مستوى المعيشة لسكانها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك. ويتمثل هدفها الرئيسي في تأسيس السوق المشتركة لدول وسط أفريقيا. وقد حدد مجلس رؤساء دول وحكومات الجماعة في مؤتمر مالابو أربع أولويات تسعى المنظمة لتحقيقها، هي: تنمية قدرة المنظمة على الحفاظ على الاستقرار والسلام والأمن التي اعتبرت شروطاً مبدئية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق التكامل النقدي والاقتصادي، والتكامل على مستوى الثقافة الإنسانية، وتأسيس آلية مستقلة لتمويل الجماعة.

ويرجع تحديد هذه الأولويات إلى سببين، أولاً: استمرار معاناة سبع دول من أعضاء الجماعة وهي: (أنجولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكنغو، جمهورية الكنغو الديمقراطية، ورواندا) من صراعات مسلحة تدمر

الحيـاة وتفسـد البنيـة التحتيـة والعمليـة الإنتاجيـة فيهـا، كمـا تـؤدي إلى هجرة السـكان خارج حـدود دولهـم. ثانياً: بالنسـبة لباقـي الأعضاء وهـي: (الكاميرون، غينيـا بيسـاو، الجابون، سـاوتومي، وبرنسـيب)، فيعانـون من الآثار غـير المباشرة لهـذه الحـروب والصراعـات، ومـا يترتـب عليهـا مـن آثـار اقتصاديـة واجتماعية خطـيرة مثـل الفقـر والبطالـة وتلـوث البيئـة وتكلفـة المعيشـة المرتفعـة والأداء الاقتصـادي المتدهـور للعديد مـن دول الجماعة. وفي سـبيل مواجهة هذه المشـكلات وتحديـات العولمـة جـاء تحديـد هذه المبـادئ التـي تسـعى المنظمـة إلى تطبيقها.

الهيكل التنظيمي:

يتكـون الهيـكل التنظيمـي للجماعة من مؤتمر رؤسـاء الـدول والحكومات، مجلس الـوزراء، الأمـين العـام الـذي يتـم انتخابـه كل أربـع سـنوات، بالإضافـة إلى ثلاثة مسـاعدين للأمـين العام، محكمـة العـدل، واللجنة الاستشـارية.

سادساً. منظمة الإيقاد:

وهـي معروفة باسـم الهيئـة الحكوميـة للتنميـة ومكافحـة التصحر، وقد أنشـئت في عـام 1986م ثـم تحولـت إلى الهيئـة الحكوميـة للتنميـة فقط في عـام 1995م، وتضـم كلاً مـن: جيبوتـي، ارتريـا، أثيوبيـا، غينيـا، أوغنـدا، الصومال، السـودان، تنزانيـا، رواندا، وبوروندي، ويقـع مقرها الرسـمي في جيبوتي، وتهـدف إلى تنمية اقتصاديـات الـدول الأعضاء بشـكل عام.

سابعاً. الاتحاد الاقتصادي المغاربي:

تأسـس الاتحـاد الاقتصـادي المغاربـي في عـام1989 بمدينـة مراكـش المغـرب، وتمثلـت أهـداف الاتحـاد في توثيق العلاقـات الاقتصاديـة والأمنية والسياسـية بين الـدول الأعضـاء. وقد عرفت السـنوات الأخـيرة التي عقبت تأسـيس الاتحـاد تطوراً هامـاً في مجـالات العلاقـات الاقتصاديـة إلا أن الاتحـاد المغاربـي ومنـذ فـترة واجه عـدة مشـاكل منهـا مـا هـو اقتصـادي كتفاقـم أزمـة المديونيـة ومشـكلة البطالة

التـي بلغـت في الجزائـر 28% وفي المغـرب 21% وفي تونس 16%، هـذا إضافة إلى الخلافـات السياسـية خاصة على القضيـة الجوهريـة في المنطقة المتمثلة في مشـكلة الصحـراء الغربية بـين الجزائـر والمغرب.

المبحث الخامس. تجربة التكتلات الاقتصادية في قارة آسيا:

يمكـن القـول إن التكتـلات الاقتصادية في قارة آسـيا لا زال في طـور التكوين، إلا أن هنـاك تطـوراً وتغيراً مسـتمراً في هـذا الاتجاه، وخاصـة في ظل تزايد معـدلات النمو الاقتصاديـة في دول جنـوب شرق آسـيا عـلى وجـه التحديـد وازدياد مسـاهمتها في التجـارة الدولية، سـواء من جانـب اليابان أو مـن جانب النمور الآسـيوية الصاعدة والناهضـة، أو ما يسـمى بالـدول الصناعية الجديـدة، ورغبة هذه النمور الآسـيوية في حمايـة نفسـها من موجـة الحمائية المبـاشرة باسـتخدام القيود الكميـة من قبل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبا، أو مـن خلال الحمايـة غير المبـاشرة الناتجة عـن قيـام التكتل الاقتصـادي لأمريـكا الشـمالية أو التكتـل الاقتصـادي الأوروبي، وأهـم التكتـلات الاقتصادية في قارة آسـيا هي:

أولاً. رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) Association of South East Asian Nation (ASEAN):

يتكـون تكتـل الآسـيان من سـت دول هي: تايلانـد، سـنغافورة، ماليزيـا، بروتاي، اندونيسـيا، والفلبـين، ثـم انضمـت فيتنـام إلى الرابطـة في 1995/7/28م، وقـد أنشـئت هـذا التكتـل في عـام 1967م وكان هدفـه أن يكـون حلفاً سياسـياً مضاد للشيوعية .

ولذلـك ركـزت الرابطـة في البدايـة عـلى التنسـيق السـياسي، ثـم بـدأت تركـز على التعـاون الاقتصادي فيما بـين الدول الأعضاء، وخاصة بسـبب القلق المشـترك الذي استشـعرته دول المجموعـة من الأضرار الشـديدة للحمائية المتبعة مـن قبل الولايات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبـا تجـاه صـادرات تلك الـدول، وبالتـالي أكـدت الرابطة عـلى تصميمها عـلى محاربـة الممارسـات التجارية غـير المنصفة التـي تواجهها من

الــدول المتقدمــة وفي مقدمتها الولايــات المتحــدة الأمريكية، وإيجاد مدخل مشــتركة لإنهــاء الظلــم الواقــع عــلى تلك الــدول مــن القيــود الكمية المبــاشرة وغــير المباشرة المفروضــة عــلى صادراتها.

ومن هنا طرح رئيس وزراء ماليزيا في يوليو عام 1990م فكرة إنشاء تكتل اقتصادي تجاري بين دول الرابطة، وتسير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل الاقتصادي. وفي كل الأحوال فقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا على الرغم من أن النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل أسواق دول التكتل ظل محدوداً، إلا أنه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة الآسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع الأعداء الأيديولوجيين في المنطقة، بدليل انضمام فيتنام إلى رابطة جنوب شرق آسيا في 1995/7/28م مع ملاحظة أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3.1% من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987م، وحوالي 11.3% من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى 5.2% من إجمالي الصادرات في العالم وحوالي 16.8% من إجمالي صادرات الدول النامية. بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كانت لها وضع مميز في مفاوضات الجات، زادتها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

ثانيــاً. منتــدى التعــاون الاقتصــادي لآســيا والمحيــط الباســيفيكي APEC:

يعتبر هذا التكتل من بين التكتلات الاقتصادية القارية، حيث أن معظم التكتلات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعداً إقليمياً داخل إقليم قاري واحد أو منطقة جغرافية واحدة، مثل الاتحاد الأوروبي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ونظراً للتقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين انتقلت حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري، بمعنى أن قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع

قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين. حيث اتسع نطاق التكامل الاقتصادي القاري بين الدول المتقدمة في قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا من ناحية، وقارتي أمريكا الجنوبية وآسيا من ناحية أخرى، ومن الأمثلة البارزة على التكامل الاقتصادي القاري (تكتل الأمريكيتين) ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي الذي يضم في عضويته عدداً من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية، وآسيا، وأستراليا.

تطور الأبيك:

ظهر منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك) في عام 1989م بناء على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 19 دولة هي: أستراليا، بروناي، كندا، النسيلي، الصين، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بابوانيوفينيا، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايلاندا، الولايات المتحدة، فيتنام. تنتمي جغرافياً إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما «النافتا» لأمريكا الشمالية و»آسيان» لدول شرق آسيا.

ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2.6 مليار نسمة لها حوالي 60% من الناتج المحلي العالمي، أي حوالي 19 تريليون دولار أمريكي وحوالي 47% من تجارة العالم، كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصادياً، حيث تمثل حوالي 70% من النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع أبيك القائمة على التجارة على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدماً وأسرع الأسواق نمواً. ولقد عقدت قمة منتدى الأبيك عدة مؤتمرات شارك فيها رؤساء الدول الأعضاء، وكان من أهمها القمة السنوية السابعة التي عقدت في شهر سبتمبر 1999م في مدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلاند، والقمة السنوية الثامنة التي عقدت في سلطنة بروناي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م.

أهداف الأبيك: تتمثل أهداف في الآتي:

1. تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي.
2. تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا.
3. تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات العضوية.
4. تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد «الجات» وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى، وبالإضافة إلى العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك سعياً إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

ثالثاً. مجلس التعاون الخليجي:

تم تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م، بمشاركة الدول التالية هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، وهو تكتل عربي يجمع بين دول يجمعها إطار إقليمي مستمد من التقارب الجغرافي، يقوم على روابط جغرافية، تاريخية، ثقافية، يرتكز هذا التكتل على النفط فهو يمثل نسبة مئوية كبيرة من صادرات هذه الدول.

الفصل الرابع

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

الفصل الرابع

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

المقدمة:

في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة بدأت الدول التي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في ظل النظام العالمي الجديد، بإلغاء الحواجز بينها وتشكيل تجمعات وتكتلات تمهد لها الطريق إلى عالم تختفي فيه الحدود وتلغي فيه القوانين المقيدة لحركة الإنسان ومستلزماته، وأجمع المختصون والخبراء أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي إحدى الأساليب للتصدي لضغوط العولمة من عدة نواحي، منها اكتساب الخبرة والثقة في التعامل واكتشاف الفرص للتسويق والترويج للمنتجات المحلية، علاوة على تجربة الاستثمار الخارجي والاستفادة من تسهيلات الاتفاقات الإقليمية، ومن ناحية أخرى تسهيل اندماج الدول الأفريقية في السوق العالمي الجديد بتعاونها فيما بينها لتوظيف ثقلها الاقتصادي في التصدي للتكتلات الكبرى والعولمة. ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة، وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغرض تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. شهدت القارة الأفريقية مؤخراً اتجاهاً واضحاً نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية لمواجهة مخاطر العولمة، وحالة التهميش للقارة من قبل الدول المتقدمة، من ضمن هذه التكتلات السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. في هذا الفصل تم استعراض أربع مباحث، في الأول تم استعراض عن نشأة ومراحل تطور

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، في المبحث الثاني تم استعراض عن مبادئ وأهداف وبرامج عمل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، في المبحث الثالث تم استعراض عن الهيكل التنظيمي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومؤسساته، وفي المبحث الرابع تم استعراض عن مراحل التكامل الإقليمي التي يمر بها السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا.

المبحث الأول. نشأة ومراحل تطور السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

نبعت فكرة أنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا Common Market For Eastern and Southern Africa والتي تعرف اختصاراً بالكوميسا (COMESA) في مارس 1978م في اجتماع لوساكا (فوق العادي) لوزراء التجارة والمالية لدول شرق وجنوب أفريقيا، واتخذ المجتمعون قراراً بإنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا Preferential Trading Area (PTA)، فقد وقع رؤساء دول وحكومات الإقليم اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية في لوساكا في 21 ديسمبر 1981م، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982م، واستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة 11 عاماً، أي حتى توقيع اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقا في 16 نوفمبر 1993 بكمبالا عاصمة أوغندا، وذلك بهدف إقامة السوق المشتركة بين الدول الأعضاء، وإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000م، وفرض تعريفة جمركية مشتركة إقامة اتحاد جمركي بحلول عام 2004م تمهيداً لتحقيق اندماج اقتصادي كامل بين دولها، ونصت اتفاقية السوق على أن مقرها في لوساكا عاصمة زامبيا، وأن لغاتها الرسمية هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 8 ديسمبر 1994م في أول اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في ملاوي في ديسمبر 1994م.

ويمكـن تقسـيم الـدول الأعضـاء في السـوق المشـتركة إلى مؤسسـين ومنضمـين، أمـا الـدول المؤسسـة للسـوق فكانـت في معظمهـا أعضـاء في منطقـة التجـارة التفضيليـة لـدول شرق وجنـوب أفريقيـا، وهـي: (السـودان، أثيوبيـا، إرتريـا، جيبوتـي، أوغنـدا، كينيـا، بوروندي، رواندا، أنجـولا، جـزر القمـر، مدغشـقر، مـلاوي، موريشـص، زامبيـا، سيشـل، سـوازيلاند، وزيمبابـوي)، وأمـا الأعضـاء المنضمـون فهـم الـدول التـي لـم تشـارك في تأسـيس السـوق المشـتركة لـشرق وجنـوب أفريقيـا، ولـم تكـن أعضـاء في منطقـة التجـارة التفضيليـة، وهـي: (مـصر، الكنغـو الديمقراطيـة، ناميبيـا، ليبيـا).

تقـدر المسـاحة الكليـة لـدول السـوق بحـوالي 12 مليـون كيلـو مـتر مربـع والسـكان بحـوالي400 مليـون نسـمة أي مـا يعـادل 54% مـن سـكان أفريقيـا، وتصـل وارداتهـا السـنوية إلي 32 مليـار دولار فيمـا تبلـغ صادراتهـا حـوالي 82 مليـون دولار أمريكـي ويبلـغ الناتـج المحـلي الإجمـالي لهـذه الـدول أكثـر مـن 230 مليـون دولار في العـام 2010م، وبذلـك توفـر سـوقاً رئيسـة عالميـة للتجـارة الداخليـة والخارجيـة.

تعتمـد معظـم دول السـوق المشـتركة عـلى الزراعـة تمثـل نسـبة كبـيرة مـن الناتـج القومـي، وأغلـب المحاصيـل لديهـا ميـزة نسـبية كبـيرة تجعلهـا تتصـدر عائـدات الصـادر، ومـن هـذه المحاصيـل القطـن والصمـغ العربـي والسمسـم والشـاي (السـودان، كينيـا، مـلاوي، رواندا، أوغنـدا، بوروندي والكنغـو الديمقراطيـة) والبـن (كينيـا، رواندا، أوغنـدا، بوروندي والكنغـو الديمقراطية).

كمـا يمتلـك إقليـم الكوميسـا ثـروات معدنيـة كبـيرة ومتعـددة، حيـث نجـد حـوالي 300 بليـون طـن مـتري مـن الفوسـفات، 105 بليـون طـن مـتري مـن الحديـد، 200 بليـون طـن مـتري مـن البـترول، بالإضافـة إلى العديـد مـن المعـادن الأخـرى مثـل اليورانيـوم، النيـكل، النحـاس، المـاس والذهـب وغيرهـا. يوجـد بإقليـم الكوميسـا ثـروة حيوانيـة متعـددة تمثـل 60% مـن الحيوانـات الحيـة بأفريقيـا والتـي تقـدر بحـوالي 300 مليـون رأس معظمهـا في السـودان وزيمبابـوي وأوغنـدا، لا زالـت الصناعـة محـدودة في إقليـم الكوميسـا، ونجدهـا

أكثـر تقدمـاً في زيمبابـوي وكينيـا ومـصر ثـم أنجـولا والكنغـو الديمقراطيـة، وتعتـبر صناعـة السـكر مـن أشـهرها (السـودان، سـوازيلاند، موريشـص)، تتمتـع كثـير مـن دول الإقليـم بالمناظـر الخلابـة والمنـاخ المعتـدل والحيوانـات البريـة والآثـار مـا جعلهـا قبلـة للسـياح مثـل (زيمبابـوي، كينيـا، موريشـص، سـوازيلاند، ناميبيـا، مـصر وأثيوبيـا.....).

مراحل تطور السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

في إطـار تناولنـا لتطـور السـوق المشـتركة لـشرق وجنـوب إفريقيـا، يمكـن القـول إن نشـأة هـذا السـوق وتطـوره قـد مـر بمراحـل ثـلاث هـي مرحلـة مـا قبـل إقامـة منطقـة التجـارة التفضيليـة لـشرق وجنـوب أفريقيـا، ثـم مرحلـة منطقـة التجـارة التفضيليـة، وأخـيراً مرحلـة مـا بعـد الإعـلان عـن تكويـن السـوق المشـتركة لـشرق وجنـوب أفريقيـا.

أ. **إن المرحلـة الأولى** والتـي تعد بمثابة إرهاصـات لقيام تكتل اقتصـادي أفريقي في منطقـة شرق وجنـوب إفريقيا، وقد شـهدت عـدة وقائع تعد ملامح أساسـية لهـا فقد دعـت اللجنـة الاقتصاديـة لأفريقيـا التابعة للأمـم المتحـدة في أكتوبر عـام 1965م لعقد اجتماع على المسـتوى الـوزاري للدول الأفريقية المسـتقلة في شرق وجنـوب أفريقيا، وأسـتهدف هـذا الاجتماع إنشـاء آلية لتشـجيع التكامل الاقتصـادي الإقليمـي، وصدر عنـه توصيان هما:

- الأولى خاصة بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا.
- الثانيـة خاصـة بتشـكيل مجلـس وزراء مؤقـت لـدول شرق وجنـوب أفريقيا، يختـص بأعـداد برامـج التعـاون الاقتصـادي فيما بـين الـدول المنتميـة للإقليم.

وفي مايـو عـام 1966م عقد هـذا المجلس الـوزاري أول اجتماعاتـه العادية «بأديس أبابـا» حيـث تم التوقيـع على الاتفاقية الرسـمية الخاصـة بتنفيذ توصيـات المجلس الـوزاري مـن قبـل عـشر دول تنتمـي بحكـم موقعهـا الجغـرافي لـشرق وجنـوب إفريقيـا وهـي: بوروندي، أثيوبيـا، كينيا، مدغشـقر، مـلاوي، موريشـص، رواندا، الصومـال، تنزانيـا وزامبيا.

واستمرت صور التعاون الاقتصادي بين الدول حتى مارس 1978م حينما استشعر المجلس الوزاري بضرورة دفع العمل التكاملي لخطوات أخرى على طريق التكامل، ومن ثم عقد المجلس أولى اجتماعاته في دورة غير عادية بمدينة لوساكا عاصمة زامبيا، حيث صدر إعلان لوساكا الذي نص على إقامة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا من خلال جدول زمني للتفاوض فيما بين الدول حول إجراءات وشروط الانضمام. وعقب انتهاء الفريق المكلف بإجراء المفاوضات، أجتمع رؤساء الدول والحكومات في 21 ديسمبر عام 1981م للتوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية.

ب. **إما المرحلة الثانية** وهي مرحلة منطقة التجارة التفضيلية فقد تم التصديق على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية في ديسمبر عام 1982م، وبدأت الدول الأعضاء على تنفيذ أحكامها. وقد استهدفت الاتفاقية تحقيق الأهداف التالية:

1. تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.
2. التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات.
3. العمل على إنشاء سوق أفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء.
4. تدعيم التعاون في مجالات الزراعة والنقل والمواصلات.
5. إنشاء بنك لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء التي تتم عن طريق المعاملات التجارية بينها وتوسيط العملات المحلية للتقليل من الاعتماد على العملات الصعبة.

ج. **إما المرحلة الثالثة** فهي مرحلة ما بعد الإعلان عن إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والتي تم التوقيع على المعاهدة المنشئة لها في الخامس عشر من نوفمبر عام 1993م بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا ودخلت حيز التنفيذ في الثامن من ديسمبر عام 1994م، حيث تم عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية

الأعضاء في «ليلينجواي» عاصمة ملاوي يومي 7،8 من ديسمبر عام 1994م. هذا وقد بلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية في عام 1994م 19 دولة كانت كثافتها السكانية في ذلك الوقت تبلغ حوالي 250 مليون نسمة.

المبحث الثاني. مبادئ وأهداف وبرامج عمل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

أولاً. مبادئ السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

حيث أكدت الدول الأعضاء أن السلام والأمن والاستقرار هي العوامل الضرورية لتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية وتسير التجارة والتوحيد الاقتصاد الإقليمي، وعليه فقد اتفقت الدول الأعضاء السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا على الالتزام بمبادئ التالية:

1. المساواة والتضامن والاعتماد الجماعي المتبادل بين الدول الأعضاء.
2. التعاون بين الدول الأعضاء وتنسيق سياساتها وتكامل برامجها.
3. عدم الاعتداء بين الدول.
4. المسئولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية.
5. الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتشجيعها وحمايتها.
6. تشجيع الحكم الديمقراطي ومساندته في كل دولة.
7. صيانة السلم الإقليمي والاستقرار من خلال تشجيع وتعزيز حسن الجوار.
8. التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، والتعاون الفعال مع دول الجوار، وتشجيع الحفاظ على البيئة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية.

ثانياً. أهداف السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

حددت الاتفاقية المنشأ للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا عدداً من الأهداف تمت صياغتها بحيث تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار عبر الحدود، والتخلص من المعوقات الإدارية والمنافسة الفعالة وتعظيم المصلحة المشتركة بين الدول الأعضاء والتي تتمثل في الآتي:

1. تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت ومستمر للدول الأعضاء عن طريق تنمية وتشجيع التوافق والتوازن في التنمية الإنتاجية والتسويقية.
2. تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة لرفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء.
3. خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي.
4. تنمية وتطوير العلم والتكنولوجيا.
5. تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.
6. إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء بحلول عام 2004م.
7. الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.
8. الإنشاء التدريجي لاتحاد مدفوعات ينتهي بإقامة عملة موحدة.
9. اعتماد ترتيبات مشتركة لتحرير حركة رأس المال والاستثمارات مع ضمان حرية الأفراد وإعطاء حق تأسيس الشركات والإقامة فيما بين الدول الأعضاء.
10. التعاون في توثيق العلاقات بين السوق المشتركة وباقي دول العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية.

إن الهـدف النهائـي هـو تطويـر التعـاون بـين دول المنطقـة في جميـع الأنشـطة الاقتصاديـة لتحقيـق تكامـل تدريجـي بـين اقتصادياتهـا بـدءاً بمرحلـة تحريـر التبـادل التجـاري مـروراً بتوحيـد التعريفـة الجمركيـة للـدول الأعضـاء في تعاملهـا مـع دول خـارج التكتـل ثـم العمل عـلى تحريـر رؤوس الأمـوال والأيدي العاملـة داخـل حـدود المنطقـة بجانـب تنسـيق السياسـات الماليـة والنقديـة بهـدف إقامـة سـوق إقليميـة مشـتركة والتـدرج بهـا في النهايـة لإقامـة جماعـة اقتصاديـة لـدول السـوق.

ثالثاً. برامج عمل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

ولتحقيـق الأهـداف قام برامج عمل السـوق المشـتركة لـشرق وجنـوب أفريقيا على السـعي لتعميـق وتوسـيع عمليـة الاندمـاج الاقتصادي للـدول الأعضـاء عن طريق اتخـاذ خطـوات متصارعـة نحـو التحريـر الشـامل للتجـارة بـين الـدول الأعضاء وذلـك عـن طريق:

1. إلغـاء الحواجـز والتعريفـات والرسـوم الجمركيـة في مجـال تجـارة السـلع والخدمـات.
2. التعـاون في مجال المالي والنقدي وانسـجام السياسـات المالية والنقدية وإنشـاء اتفاقية دفع ومقاصة لتسـهيل انسـياب التجارة للسـلع والخدمات.
3. إلغـاء الحواجـز غير الجمركية مثل: الحظر السـلعي، نظام الحصص السـلعية ودعم الأسـعار واحتكار تجـارة الصادر والـوارد، وعمليـات الترخيص لتجارة الصـادر والـوارد والضرائـب المفروضـة عليهـا وفرض رسـوم خاصـة لنقل وشـحن النصائح وتراخيص ورسـوم مـرور الشـاحنات والموانـي.
4. ترقيـة التعاون في مجـال النقل والاتصالات والعمل علي تحسـين وسـائل النقل الموجـودة حاليـاً والتـي تربـط بين دول المنطقة وإنشـاء وسـائل نقـل جديدة لتسـهيل وتنشـيط حركـة التبـادل التجـاري والتكامـل الاقتصـادي داخـل ا لمنطقة .

5. وضع قواعد عامة لشهادات منشأ السلع المتبادلة.

6. التعاون في المجال الجمركي (تضيف السلع، تحديث وتطوير الإحصاءات الجمركية).

7. وضع أسس لتسهيل تجارة العبور.

8. التعاون فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الزراعة (النباتية، الثروة السمكية، الثروة الحيوانية) لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى القومي والإقليمي.

9. التعاون في مجال توحيد مقاييس ومواصفات السلع المنتجة والمتداولة داخل المجموعة.

10. التعاون في المجال الصناعي لتحقيق التنمية الصناعية في التصنيع الزراعي واستحداث وتطوير الصناعات الأساسية والإستراتيجية وذلك بالاستغلال الأمثل للمواد الخام المتوفرة بدول المجموعة.

11. تنظيم تبادل المعلومات بين التنظيمات التجارية، والمؤسسات التجارية الحكومية، ومؤسسات التسويقية، وتنمية الصادرات، والغرف التجارية، واتحاد أصحاب العمل، مراكز المعلومات التجارية.

12. تشجيع إنشاء الاتصالات المباشرة بين قطاعات رجال الأعمال وتقوية دور القطاع الخاص.

13. التعاون في مجال السياحة والأعلام.

14. التعاون في مجال تنمية الاستثمار وحمايته والعمل الجماعي لترشيد استخدام الطاقات المتاحة بما يساعد في تحقيق أهداف الكوميسا.

15. تناسق الاتصالات اللاسلكية وبث المعلومات.

المبحث الثالث. الهيكل التنظيمي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومؤسساته:

أولاً. الهيكل التنظيمي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

وفقاً للاتفاقية المنشأ للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا تم أنشاء الهيكل التنظيمي للسوق تضم عدد من الأجهزة فإن كل جهاز يأخذ في اعتباره أهدف الكوميسا وسياستها وبرامجها وأنشطتها. يتكون الهيكل التنظيمي الأساسي للكوميسا من الأجهزة التالية: قمة رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، لجنة محافظي البنوك المركزية، لجنة الخبراء الحكوميين، اللجان المتخصصة، الأمانة العامة، اللجنة الاستشارية للجماعات التجارية وجماعات المصالح الأخرى، ومحكمة عدل الكوميسا. ويمكن أن نتناول كل جهاز شيئاً من التفصيل:

1. قمة رؤساء الدول والحكومات:

وهي الجهاز الأعلى الأول، وتتكون من رؤساء الدول والحكومات وهي السلطة العليا ومعنية لرسم سياسات الكوميسا والمسئول عن السياسة العامة والتوجيه والإشراف على تنفيذها وتحقيق أهدافها، وتجتمع القمة مرة واحدة سنوياً، ويمكن أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء، وتتخذ القمة القرارات بالإجماع وهي ملزمة لكافة المؤسسات التابعة للكوميسا (فيما عدا الأمور التي تدخل في الاختصاصات القضائية لمحكمة العدل).

2. مجلس الوزراء:

ويتكون من الوزراء التي تعينهم الدول الأعضاء بالكوميسا، ويعتبر المسئول عن ضمان الأداء السليم لوظائف الكوميسا، ويقوم بتقديم التوصيات الرامية إلى تطوير الكوميسا كما يشرف على الإدارة المالية والإدارة بالسوق.

يجتمع المجلس مرة سنوياً قبل انعقاد اجتماع قمة رؤساء الدول والحكومات، ويمكن أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء، وتتخذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين (في حالة عدم توافر الإجماع) وتعد قرارات المجلس ملزمة للدول الأعضاء وكافة أجهزة الكوميسا (باستثناء محكمة العدل).

3. لجنة محافظي البنوك المركزية:

ويتكون من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وتشرف على ضمان التنفيذ السليم لبرامج التعاون النقدي والمالي، كما تقدر الحدود العليا للقروض والديون لغرفة مقاصة، وكذلك تحديد سعر الفائدة اليومي لأرصدة الديون، كما تقدم النصح والمشورة لكل من قمة رؤساء الدول والحكومات والمجلس في المجالات النقدية والتمويلية.

4. لجنة الخبراء الحكوميين:

تعمل هذه اللجنة كحلقة وصل بين اللجان المتخصصة والمجلس الوزاري، وتقوم اللجان المتخصصة برفع توصياتها للمجلس الوزاري عبر هذه اللجنة، كما تقوم بما يلي:

- تطوير برامج وخطة العمل في كل القطاعات.
- متابعة ومراجعة العمل بهدف الوصول للأداء الأمثل وتطوير أداء السوق المشتركة.
- متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية والطلب من اللجان المتخصصة إدارة العمل.

5. اللجان المتخصصة:

وتتكون من ممثلي الدول الأعضاء، وتكون كل لجنة مسئولة عن الإعداد لتنفيذ برنامج قطاعي شامل مع الإشراف على تنفيذه والمراجعة على أدائه وإنجازاته ثم رفع التوصيات والمقترحات للمجلس الوزاري عبر

لجنة الخبراء الحكوميين. وقد تم تشكيل أثنتا عشرة لجنة فنية هي: لجنة الشئون الإدارية والميزانية، لجنة الزراعة، لجنة أنظمة المعلومات، لجنة الطاقة، لجنة الشئون المالية والنقدية، لجنة الصناعة، لجنة العمل والموارد البشرية والشئون الاجتماعية والثقافية، لجنة الشئون القانونية، لجنة الموارد الطبيعية والبيئية، لجنة السياحة والحياة البرية، لجنة التجارة والجمارك، لجنة النقل والمواصلات.

6. الأمانة العامة:

مقر الأمانة في لوساكا عاصمة زامبيا، ويرأسها السكرتير العام الذي تعيينه القمة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى، هذا ويساعد السكرتير العام في مهامه اثنان من مساعدي السكرتير العام ويتم تعيينهما أيضاً بواسطة القمة والسكرتير العام هو الموظف التنفيذي الأول للكوميسا، كما يمثل السوق المشتركة في مباشرة مهامها القانونية.

ومن أهم وظائف الأمانة العامة: تقديم الدعم الفني وخدمات الاستشارة للدول الأعضاء في السوق، لذا فهي تشرف على البحوث والدراسات كأساس لتنفيذ القرارات الصادرة من أجهزة رسم السياسة، وقد تم تقسيم الأمانة العامة إلى عدة أقسام لتسهيل أداء مهمتها، وهذه الأقسام هي: (التجارة والجمارك والنقد، الاستثمار والقطاع الخاص، البنية الأساسية، المعلومات وشبكات الاتصالات). ويقوم السكرتير العام بتقديم ميزانية السوق المشتركة «للجنة ما بين الحكومات» كما يخصص أداء الكوميسا لمهامها بصفة مستمرة.

7. اللجنة الاستشارية للجماعات التجارية وجماعات المصالح الأخرى:

وهي المسئولة عن توفير حلقة وصل وتسهيل الحوار بين مجتمع رجال الأعمال ومجموعات المصالح الأخرى وباقي أجهزة الكوميسا وتشارك هذه اللجنة في اجتماعات اللجان الفنية ويمكنها إعداد التوصيات للجنة «ما

بين الحكومات» والاجتماع بها كلما كان الأمر ضرورياً، وتتكون اللجنة الاستشارية من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء وكذلك خبراء واستشاريين في العديد من المجالات الاقتصادية يتم تعيينهم من قبل الكوميسا.

8. محكمة عدل الكوميسا:

تتكون المحكمة من سبعة من القضاة الذين يجري تعيينهم من جانب القمة، وتقوم القمة بتعيين أحدهم كرئيس للمحكمة لفترة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومهمتها تنفيذ أحكام الاتفاقية، وحل المنازعات الخاصة بتطبيق الاتفاقية، ومقرها في الخرطوم.

ثانياً. مؤسسات السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

يلاحظ أن السوق قد أبقت على العديد من المؤسسات الموروثة عن منطقة التجارة التفضيلية للشرق وجنوب أفريقيا والتي تخدم دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في العديد من المجالات الاقتصادية والمالية والفنية ومنها:

1. بنك التنمية والتجارة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

ويقع في نيروبي «بكينيا» ويهدف إلى تجميع الموارد وتمويل نشاطات السوق لتقوية عملية التكامل الإقليمي، ويوفر البنك الاستثمارات والتمويل اللازم لدول الإقليم، ويساهم في هذا البنك دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي.

2. غرفة المقاصة:

وتقع في هراري عاصمة «زيمبابوي» وقد تم إنشاؤها في عام 1984م إلا أن دورها قد شهد تراجعاً بسبب تحرير أسواق الصرف الأجنبي في معظم دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وفي أبريل 1997م قدمت السلطة اقتراح بتحويل الوحدة المحاسبية للغرفة من الـUAPTA

والتـي كان يتـم تقديـر قيمتهـا بوحـدات مـن حقـوق الشـعب الخاصـة إلى دولار الكوميسـا والـذي سـيتم تقديـر قيمتـه بوحـدات مـن الـدولار الأمريكـي.

3. معهد الجلود والمنتجات الجلدية:

ويقع في أديس أبابا «بأثيوبيا» وقد تم إنشاؤه عام 1990م، وضم ممثلين من كل دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا.

4. رابطة البنوك التجارية:

وموقعها Blamtyka بملاوي وتهدف لتقوية التعاون بين بنوك الكوميسا وتنظيم النشاطات التدريبية، عمل الدراسات اللازمة لتنسيق قوانين وأعمال البنوك، وقد قامت بالاتفاق على تنفيذ مشروع لمكافحة غسيل الأموال في ديسمبر 2000م، كما أقيمت لهذه الرابطة أنواع في عدة دول: بوروندي، أثيوبيا، ملاوي، رواندا، السودان وأوغندا، بالإضافة لمجموعة أخرى من المؤسسات الموروثة مثل: مركز التحكيم التجاري، هيئة المعارض التجارية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مراكز الترويج الاستثماري، مركز النقل البري.

وقد قامت الكوميسا بإنشاء العديد من المؤسسات مثل:

1. جمعية الكوميسا للصناعات المعدنية: وموقعها «كمبالا» بأوغندا وقد تم إنشاؤها في عام 1999م وتهدف لتقديم القدرات الإنتاجية والتجهيزية والتسويقية للمعاون، كما تعمل على تنمية التعاون في مجال شبكة الاتصالات في هذا القطاع.
2. شركة تأمين منطقة العملة التفضيلية: وموقعها «نيروبي» بكينيا وتقدم هذه الشركة خدمات تأمينية محلية وتوفر فرص تدريب للعمالة في مجال تأمين الصناعات.
3. شركة الاتصالات السلكية للكوميسا: تم إنشاؤها في 2000م.
4. اتحاد الجمعيات الأهلية لسيدات الأعمال: ويعمل على توفير العلاقات والروابط بين سيدات الأعمال في الإقليم، كما يعمل على نشر الوعي بأهمية الكوميسا على مستوى المحلي ويتم مساندة عمل هذا الاتحاد من قبل صندوق سيدات الأعمال.

5. وكالة التأمين التجاري: وتقع هذه الوكالة في نيروبي بكينيا، وأنشئت في 2000م وهي تعمل على تغطية الأخطار السياسية المؤثر على النشاط التجاري والاستثماري في الإقليم.

ويلاحظ أن العلاقة بين أجهزة الكوميسا والمؤسسات التابعة إليها لم يترك أمرها بدون تحديد وإنما أشارت الاتفاقية إلى أن كل مؤسسة من مؤسسات الكوميسا سوف تأخذ في اعتبارها لدي تنفيذها لأحكام ميثاقها أهداف وسياسات وبرامج أنشطة الكوميسا. هذا وتقوم كل مؤسسة بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها على مجلس الوزراء، وتهدف الهياكل المؤسسية إلى بحث أوجه التكامل في المجالات المختلفة مثل الزراعة، نظم المعلومات، الطاقة، التمويل، الشئون النقدية، الصناعة، العمل والموارد الطبيعية والبيئية، السياحة، الغابات الطبيعية، التجارة والجمارك، النقل والمواصلات والاتصالات، الشئون الإدارية، وشئون الموازنة، هذا بالإضافة إلى لجنة استشارية تضم رجال الأعمال وممثلي الغرف التجارية للدول الأعضاء.

المبحث الرابع. مراحل التكامل الإقليمي التي يمر بها السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

يمر التكامل الاقتصادي لأي دولتين أو مجموعة من الدول عبر خمس مراحل وهي:

أ. منطقة التجارة التفضيلية:

وهي تعني بتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي وتخفيض وإزالة القيود غير الجمركية على عمليات التبادل التجاري، وقد بدأت هذه المجموعة بهذه المرحلة عند إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في عام 1981م.

ب. منطقة التجارة الحرة:

يتم في هذه المرحلة إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء بينما تحتفظ كل دولة بتعريفة جمركية خارجية على السلع المستوردة من خارج الإقليم، في أكتوبر عام 2000م دخلت الكوميسا منطقة التجارة الحرة بين 11 دولة من أعضائها وهم: (السودان، مصر،

كينيـا، جيبوتـي، مدغشـقر، مـلاوي، موريشـص، زامبيـا، زيمبابـوي، بوروندي، وسيشـل). اعتبـاراً مـن منتصـف ليـل 31 أكتوبـر عـام 2001م بـدأت هـذه الـدول تتبـادل السـلع مـع بعضهـا البعـض بـدون رسـوم جمركيـة أي بتعريفة صفريـة للسـلع المنتجـة في تلـك الـدول، أمـا التخفيـض بالنسـبة للـدول الأعضاء الأخـرى في الكوميسـا وغـير الأعضـاء في منطقـة التجـارة الحـرة يمكـن توضيـح في الجـدول رقـم (4 – 1).

جدول رقم (4 – 1) يوضح تخفيض الرسوم الجمركية للدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا وغير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة

الدول	النسبة
جزر القمر، أوغندا، إريتريا	80%
الكنغو الديمقراطية	70%
رواندا	60%
أثيوبيا	10%
أنجولا، ناميبيا، سوازيلاند	لاشي

ج. الاتحاد الجمركي:

يعتـبر الإتحـاد الجمركـي عن درجـة أعلى مـن منطقة التجـارة الحرة، يتـم في هذه المرحلـة تطبيـق تعريفـة جمركيـة موحـدة في كافـة دول الإقليـم مـع دول العالـم الأخـرى وقـد دخلت الكوميسـا هـذه المرحلـة في عـام 2009م، بين تسـع من دول الأعضـاء هي: (موريشـص، مدغشـقر، زيمبابوي، مـصر، ملاوي، السـودان، كينيا، جيبوتـي، زامبيـا). حيث تأخر هـذه المرحلة حيـز التنفيذ عن موعـده الأصلي، الذي كان محـدداً لـه عـام 2004 وذلـك بسـبب الخلافات بشـأن التعريفـات الجمركية، حيـث اعترضـت بعـض الـدول الأعضـاء عـلى خفـض التعريفـات الجمركيـة على الـواردات وتجـدر الإشـارة إلى أن الاتحـاد الجمركي يمهد لإنشـاء اتحـاد مدفوعات ينتهـي بإقامـة وحـدة نقديـة وعملـة موحـدة (عـام 2025) وصـولاً إلى الهـدف المنشـود وهـو إقامة وحـدة اقتصاديـة كاملة.

د. السوق المشتركة:

وهـــى مرحلـــة تعنـــى بحريـــة تبـــادل الســـلع بـــين الـــدول الأعضـــاء بالإضافـــة إلى حريـــة انتقـــال وســـائل الإنتـــاج مـــن رؤوس الأمـــوال والعمالـــة بـــين الـــدول الأعضـــاء، لـــم تصـــل بعـــد.

هـ. الوحدة الاقتصادية:

وهـــى الاندمـــاج الكامـــل وتنســـيق السياســـات الماليـــة النقديـــة واحـــدة وتصـــدر عملـــة نقديـــة مشـــتركة والتـــي يتوقـــع أن تقـــام في العـــام 2025م.

التجارة في إطار السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

بـــدأت منطقـــة التجـــارة التفضيليـــة بممارســـة التجـــارة وفـــق قوائـــم تســـمي القوائـــم المشـــتركة، حيـــث تقـــوم كل دولـــة مـــن الـــدول الأعضـــاء، بتقديـــم قائمـــة بســـلع الصـــادر التـــي تهمهـــا ويتـــم التفـــاوض حولهـــا ويتـــم تخفيـــض الرســـوم الجمركيـــة لتلـــك الســـلع المتداولـــة الـــواردة بالقائمـــة المشـــتركة، كان التخفيـــض يـــتراوح بـــين 10% للســـلع الكماليـــة إلى 70% للســـلع الرأســـمالية والســـلع الاســـتهلاكية ذات الأهميـــة الاقتصاديـــة، كمـــا كان البرنامـــج يشـــمل تخفيـــض الرســـوم الجمركيـــة بنســـبة 10% في الســـنة اعتبـــاراً مـــن عـــام 1982م للوصـــول للتعريفـــة الصفريـــة في ديســـمبر عـــام 1992م ولـــم يتـــم ذلـــك نتيجـــة لتخـــوف الـــدول الأعضـــاء مـــن فقـــدان الإيـــرادات، تـــم إقـــرار برامـــج تدريجـــي للتعريفـــات لـــكل الســـلع وذلـــك بعـــد مراجعـــة موقـــف التخفيضـــات في عـــام 1992م والتـــي وجـــدت أنهـــا في متوســـط 60%، وعليـــة فقـــد أجيـــز البرامـــج الجديـــد للتخفيـــض الجمركـــي للســـلع المتداولـــة في منطقـــة التجـــارة التفضيليـــة في عـــام 1993م وفقـــاً لمـــا يـــلي:

جدول رقم (4 - 2) يوضح تخفيضات جمركية للسلع المتداولة في منطقة التجارة التفصيلية قبل أقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

العام	النسبة
1993م	60%
1994م	70%
1996م	80%
1998م	90%
2000م	100%

أ. الإجراءات الوقائية والعلاجية في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

منحت الاتفاقية حق الحماية وفق المادة (61) من اتفاقية السوق المشتركة في حالة حدوث اضطرابات خطيرة في اقتصاد الدولة العضو أثر تطبيق أحكام تحرير التجارة، فتتخذ الدولة العضو المعنية الإجراءات الوقائية اللازمة بعد إخطار الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى.

وأيضاً نصت المادة (49 - 5) إذا واجهت الدولة العضو صعوبات أو مشاكل في ميزان المدفوعات الناشئة عن تطبيق أحكام تحرير التجارة، فيجوز لتلك الدولة العضو، مع مراعاة أن تكون الدولة قد اتخذت جميع الخطوات المعقولة للتغلب على المشاكل، وعليها فالدولة يمكن أن تفرض قيوداً أو حظراً كمياً على البضاعة ذات المنشأ من الدول الأعضاء الأخرى للتغلب على تلك المشاكل ولمدة محدودة يحددها المجلس.

هذا فضلاً عن أن المادة (49 - 2) من الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا قد نصت على أنه يجوز أن تقدم الدولة العضو لأغراض حماية الصناعات الوليدة، بعد أن تكون قد اتخذت كل الخطوات اللازمة والمقبولة الأخرى يمكن أن تفرض قيوداً

كميــة أو إداريــة عــلى الســلع الــواردة مــن الــدول الأعضــاء عــلى أســاس غــير تمييــزي، وإن تكــون فــرض هــذه القيــود لمــدة محــددة يحددهــا المجلــس وان تمــد الدولــة العضــو المجلــس بجميــع الخطــوات المعقولــة التــي اتخذتهــا للتغلــب عــلى المشــاكل التــي تواجههــا تلــك الصناعــة الوليــدة، كمــا يمنــح نظــام الســوق المشــتركة لــشرق وجنــوب أفريقيــا الــدول الأعضــاء الحــق في فــرض رســوم ضــد الإغــراق إذا ثبــت، كمــا يمنحهــا الحــق في فــرض رســوم تعوضهــا لإزالــة أثــر الإعانــات التــي تؤثــر في المنافســة.

يتــم التعامــل في إطــار المنطقــة الحــرة وفــق الإجــراءات العامــة الخاصــة بالســلامة والأمــن والصحــة، عليــه فــإن الســلع التــي يتــم تبادلهــا في المنطقــة الحــرة للكوميســا تحتــاج إلى تلــك الإجــراءات المتعلقــة بصحــة الإنســان والحيــوان والنباتــات وإجــراءات المواصفــات والجــودة بصفــة عامــة.

ب. القواعد العامة للمنشأ في السوق المشركة لشرق وجنوب أفريقيا:

لقــد أشــار برتوكــول قواعــد المنشــأ لــدول الكوميســا، بــأن تتمتــع الســلع بالتخفيــض الجمركــي وتقبــل الســلع عــلى أنهــا منشــأة في دولــة عضــو إذا تــم شــحنها مبــاشرة مــن دولــة عضــو لصالــح مشــحون لــه في دولــة عضــو أخــرى، عــلى أن تكــون تلــك الســلع:

1. منتجــة محليــاً كليــاً ولا تشــمل أي مدخــل إنتــاج مــن خــارج دول الســوق المشــتركة وتشــمل هــذه المجموعــة عــلى ســبيل المثــال منتجــات المــوارد الطبيعيــة مثــل الســلع الزراعيــة والمنتجــات الحيوانيــة والأخشــاب وغيرهــا.

2. الســلع المنتجــة في الــدول الأعضــاء والتــي لا تزيــد المــواد المســتوردة فيهــا عــن 60% مــن قيمــة التكلفــة الإجماليــة لــكل المــواد المســتهلكة في الإنتــاج.

3. السلع التي لا تقل القيمة المضافة فيها الناتجة عن التصنيع عن 35% من التكلفة في المصنع.

4. تغيير رمز التعريفة الجمركية بين السلعة التي تم استيرادها وأجرى عليها التصنيع وسلعة الصادر مثلاً القطن إلى خيوط.

5. السلع المنتجة في دولة عضو والتي تم تحديدها بواسطة المجلس على أساس أنها سلع ذات أهمية للتنمية الاقتصادية، وتشمل ما لا يقل عن 25% من القيمة المضافة مثلاً التركترات.

يتم الحصول على شهادة المنشأ من السلطات المختصة في الدول الأعضاء وبالنسبة لنا في السودان لسلع الصادر السودانية تصدر شهادة المنشأ من الغرفة التجارية وتعتمد بوزارة التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

أولاً. القرآن الكريم:

1. القرآن الكريم، سورة العلق، الآيات (1 – 5).

ثانياً. المراجع:

أ. الكتب:

(2) أحمد التجاني صالح، العولمة انعكاساتها على الاقتصاد السوداني وأفريقيا والوطن العربي، منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية، 2005م.

(3) احمد حجاج، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 2001م.

(4) أحمد عبد الله إبراهيم أحمد، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية، الجزء الثاني، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2013م.

(5) أحمد علي غنيم، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986م.

(6) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، الدار المصري اللبنانية، القاهرة، 2001م.

(7) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي – مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012م.

(8) الطاهر عبد الله أحمد نورين، العولمة والتجارة الخارجية للدول النامية (دراسة حالة السودان)، المكتبة الوطنية السودان، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2009م.

(9) إكـرام عبـد الرحيـم، التحديـات المسـتقبلية للتكتـل الاقتصـادي العربـي، مكتبـة مدبـولي، القاهـرة، 2000م.

(10) إيمـان عطيـة ناصـف، مبـادئ الاقتصـاد الـدولي، دار الجامعـة الجديـدة، الإسـكندرية، 2008م.

(11) أيمـن رفعـت، التكتـلات الاقتصاديـة في عـصر العولمـة، مؤسسـة الأهـرام، القاهـرة، 2007م.

(12) تيسـير عبـد الجابـر، دراسـات في التكامـل الاقتصـادي العربـي، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، القاهـرة، 1972م.

(13) حـازم البيـلاوي، النظـام الاقتصـادي الـدولي المعـاصر، عالـم المعرفـة، الكويـت، 2000م.

(14) خليـل عليـان عبـد الرحيـم، الاقتصاديـات الناميـة في ظـل منظمـة التجـارة العالميـة، مكتبـة الملـك فهـد الوطنيـة، الريـاض، 2009م.

(15) رفعـت لبيـب متيـاس، الاتفاقيـات التفضيليـة والتكتـلات الاقتصاديـة المعـاصرة، الإسـكندرية، 1971م.

(16) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، شركة النصر، القاهرة، 2003م.

(17) سليمان محمد صالح سليمان، تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية، إيثار للطباعة، الخرطوم، 2003م.

(18) سمير البشير، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، القاهرة، 1976م.

(19) سمير التنير، تطور السوق العربية المشتركة، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1986م.

(20) صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006م.

(21) عادل أحمد حسن، التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا)، دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2012م.

(22) عادل عبد الرازق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 2006م.

(23) عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الكوميسا)، الإشعاع الفنية للنشر، الإسكندرية، 2001م.

(24) عبد المطلب عبد الحميد، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003م.

(25) عبد الفتاح الجبالي، العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوروبية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر 1992م.

(26) عبد الله الاشعل، الاتحاد الأفريقي (دراسة في المنظمات الإقليمية الأفريقية)، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2004م.

(27) علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، طرابلس، 2004م.

(28) فؤاد سلطان، السوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1939م.

(29) كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1984م.

(30) محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007م.

(31) محمد عاشور، أحمد على سالم، دليل المنظمات الأفريقية الدولية، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006.

(32) محمد عاشور، التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005م.

(33) محمد رئيف مسعد عبده، الاقتصاد الدولي في عصر التكتلات الاقتصادية، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.

(34) محمد شفيق عبدالفتاح، آثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م.

(35) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.

(36) محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعرفة الجمركية (مع دراسة السوق العربية المشتركة)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002م.

(37) محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م.

(38) محمد هشام خواجيكية، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الاقتباس العلمي للنشر، الكويت، 1972م.

(39) محمود صالح الفكي، التكتلات الاقتصادية الغربية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1962م.

(40) منير الحمش، التكامل الاقتصادي العربي تعقيدات الحاضر وطموح المستقبل، دار الجليل، الطبعة الأولى، دمشق، 2000م.

(41) نبيل مساد الحياد، منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، شركة إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2001م.

(42) نزية عبدالمقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع الرؤية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006م.

(43) يوسف أحمد الجعلي، التكتلات الاقتصادية الطريق إلى العولمة، سلسلة الكتيبات الاقتصادية والتجارية الدورية، مجموعة قادرة للاستثمار، الخرطوم، 2001م.

ب. المجلات والدوريات وأوراق العمل:

(3) أحمد العثيم، الكوميسا بين الواقع والمأمول، الخرطوم، 2010م.

(4) أميرة محمد أحمد عبد الرحمن، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، مجلة المقتصد، العدد الثامن والعشرون، ديسمبر 2003م.

(5) جمال الزغبي، (التكتلات الاقتصادية في العالم أبيك نموذجاً)، مجلة السياسة الدولية، العدد 64، 2000م.

(6) خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب سرق آسيا ASEAN (نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2008م.

(7) رحاب عثمان محمد عثمان، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا « الايكواس»، مجلة آفاق أفريقيا، المجلد الثاني، العدد السابع، 2001م.

(8) فلاح خلف الربيعي، التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة، جريدة الاتحاد، العدد2286، 14/ 2/ 2009.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

الناشر
دار آريثيريا للنشر والتوزيع – الخرطوم – السـودان
جوال: 00249122094856 - 121566207
البريد إلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

د. يوسف الحاج هارون يوسف

مواليد 1981م، هبيلا كناري، ولاية غرب دارفور – السودان

المؤهلات الأكاديمية (الدرجات العلمية):

بكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف الدرجة الثانية القسم الأول، جامعة النيلين، 2003م.
ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري، 2014م.
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري، 2017م.

الخبرات الأكاديمية:

محاضر بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الجنينة 2015 – 2018م.
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الجنينة 2018 – 2021م.
أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الجنينة 2021 حتى الآن.
أستاذ متعاون بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة زالنجى.
أستاذ متعاون بقسم الاقتصاد، جامعة غرب كردفان، لطلاب الدراسات العليا لبرنامج الماجستير.

أوراق علمية منشورة:

أسباب ومحددات الفقر في السودان خلال الفترة (1990 – 2018م).
العوامل المؤثرة على الإنفاق الاستثماري في السودان خلال الفترة (1980 – 2015م).
العلاقة السببية بين عجز الموازنة ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1990 – 2017م).
العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992 – 2019م).
أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1993 – 2017م).
العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1990 – 2016م).
أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في السودان دراسة قياسية خلال الفترة (1990 – 2016م).
مخاطر التمويل المصرفي على المقترضين (دراسة حالة بنك الأسرة فرع الجنينة).
قياس أثر استدانة الحكومة المركزية من النظام المصرفي وانعكاساتها على التضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2022م).
المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي المستدام بالتطبيق على السودان خلال الفترة (1992 – 2021م).
قياس أثر الصادرات الزراعية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (2000 – 2020م).
دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في السودان خلال الفترة (2000 – 2023م).

APD
دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation